

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإتساق المحاسبي وشفافية ومصداقية القوائم المالية مع دراسة ميدانية

د. هدى محمد محمد عبد الله
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعتبر التأجير من الأدوات الهامة لتدبير التمويل اللازم للحصول على التجهيزات الرأسمالية اللازمة للشركات دون تجميد جزء كبير من رأسمالها، وبالتالي توفير سيولة أكبر يمكن توجيهها لجوانب أخرى من تحسين الإنتاجية، كما يلعب التأجير دوراً هاماً ومؤثراً في اقتصاديات الشركات والأنشطة الاقتصادية التي تتطلب تمويلاً ضخماً للحصول على الأصول، والصناعات التي تتميز بالتطور التكنولوجي السريع والمتلاحق حيث تسهل عمليات الإحلال والتجديد، ويعد التأجير الحل الأمثل في الظروف التي لا تتوافر فيها مصادر التمويل اللازمة سواء بالملكية أو الاقتراض، أو التي ترتفع تكلفتها عن تكلفة التأجير.

ومع تزايد اتجاه الشركات نحو التأجير وتزايد الاهتمام به عالمياً، اتجهت الكيانات المحاسبية إلى الاهتمام بالمحاسبة عن عقود الإيجار وتم إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تنظم المعالجة المحاسبية والإفصاح لدى كل من المؤجر والمستأجر في محاولة لتحقيق الإتساق المحاسبي وشفافية ومصداقية القوائم المالية، ومن أهم هذه المعايير المعيار المحاسبي الدولي IAS 17 والمعيار المحاسبي الأمريكي FASB 13.

ووفقاً لهذه المعايير تم تصنيف عقود الإيجار إلى عقود إيجار تمويلي وعقود إيجار تشغيلي طبقاً لعوامل تصنيف محددة، وبناءً على هذا التصنيف يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن عمليات التأجير التمويلي في صلب القوائم المالية، بينما يتم الإفصاح عن عمليات التأجير التشغيلي كملاحظات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وبالتالي فالمعالجة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية السابقة فتحت المجال

للتحاييل على عوامل تصنيف عقود الإيجار، وأصبحت عقود الإيجار يتم هيكلتها لتجنب الاعتراف بالأصول والالتزامات الناشئة عن هذه العقود، وذلك بتحويل التأجير التمويلي إلى تأجير تشغيلي لتوفير مزايا التمويل الخفي حيث الإفصاح عن التأجير التشغيلي خارج قائمة المركز المالي يظهر المستأجر في وضع أفضل بالنسبة لمؤشرات التحليل المالي وإمكانيات الاقتراض، وأصبحت الإيجارات خارج قائمة المركز المالي تستخدم كأداة للتحريف المتعمد للقوائم المالية، وينتج عن عدم رسمة عقود الإيجار التشغيلي التأثير على مصداقية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة بما يؤدي للإضرار بمصالح مستخدمى القوائم المالية من الأطراف المختلفة.

ولأن المعايير السابقة المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار لم تحقق أهدافها بالقدر الكافي، حيث لا تؤدي لإظهار الالتزامات الحقيقية المتعلقة بعقود الإيجار في صلب القوائم المالية وبالتالي أصبحت الإيجارات من أكثر مصادر التمويل من خارج قائمة المركز المالي، أدى ذلك إلى محاولة الكيانات المحاسبية تطوير مدخل جديد للمحاسبة عن عقود الإيجار من خلال المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و مجلس معايير المحاسبة المالية FASB و الذي نتج عنه إصدار IASB معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في يناير عام ٢٠١٦ مع فترة طويلة للتطبيق الإلزامي عام ٢٠١٩ ليسمح لمعدى ومستخدمى القوائم المالية التكيف مع النموذج الجديد الذي يطالب الشركات المستأجرة بالاعتراف بالاصول والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار في صلب القوائم المالية وما ينتج عن ذلك من تأثيرات على تلك القوائم والمعدلات المالية التي تستند إليها، فضلاً عن التأثير على تكلفة الاقتراض وتعهدات الديون وغيرها.

وعلى ذلك تبرز مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- (١) ما هي انعكاسات الاختلافات في المعالجة المحاسبية عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS 16 عنها في ظل المعايير المحاسبية السابقة المرتبطة على جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية لدى كل من المؤجر والمستأجر؟
- (٢) هل هناك تأثيرات نتيجة تطبيق المعيار IFRS 16 على تكلفة الاقتراض وتعهدات عقود الديون بالنسبة للشركات المستأجرة؟
- (٣) ما مدى أهمية تطبيق متطلبات المعيار IFRS 16 في البيئة المصرية خاصة أن المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل معايير المحاسبة المصرية

مختلفة بشكل كبير؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:-

١- توضيح أهم الاختلافات بين المعالجة المحاسبية عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS 16 والمعالجة المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية السابقة (الدولية، الأمريكية، المصرية).

٢- تحليل تأثيرات تطبيق معيار IFRS 16 على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي)، وعلى تكلفة الاقتراض وتعهدات عقود الديون.

٣- إجراء مسح ميداني لاختبار مدى إمكانية تطبيق متطلبات معيار IFRS 16 في البيئة المصرية في ضوء الاختلاف الكبير في المعالجة المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:- وتنقسم إلى:

١- الأهمية العلمية:

من حيث ندرة الدراسات العربية التي تناولت متطلبات معيار IFRS 16 وتأثيره على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وتكلفة الاقتراض وتعهدات الديون، بالإضافة إلى ندرة الدراسات الأجنبية التي تناولت المعيار بعد إصداره وقبل التطبيق الفعلي حيث أغلب الدراسات الأجنبية ركزت على متطلبات المعيار قبل إصداره الفعلي وذلك من خلال مسودات العرض Exposure Drafts التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية IASB.

٢- الأهمية العملية:

تعد هذه الدراسة محاولة لملاحقة التطور الفكري لأحدث الإصدارات المحاسبية في مجال ذو أهمية بالغة بالنسبة للعديد من الأطراف من معدي ومستخدمي القوائم المالية وهو المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، وخاصة بالنسبة لبيئة الأعمال المصرية حيث يوجد قصور في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار لا تتلائم مع التطور الفكري للإصدارات المحاسبية على المستوى الدولي.

رابعاً: فروض الدراسة:-

إنطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، يمكن اشتقاق فروض الدراسة

كما يلي:-

- ١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية.
- ٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون.
- ٣- لا توجد أهمية لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية.

خامساً: منهج الدراسة:-

بالنسبة للمنهج المتبع في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال تجميع الدراسات والإصدارات والمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، وتحليل وتقييم أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة لتكوين الإطار النظري ووضع فروض الدراسة، كما تم استخدام المنهج الاستنباطي والقيام بالدراسة الميدانية التي اعتمدت على قائمة الاستقصاء واختبار الفروض من خلال التحليلات الإحصائية واستخلاص النتائج العامة للدراسة والوصول الى التأثيرات المختلفة لتطبيق معيار IFRS 16 على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ومدى إمكانية وأهمية تطبيق متطلبات هذا المعيار في بيئة الأعمال المصرية.

سادساً: هيكل الدراسة:-

في ضوء مشكلة الدراسة، أهدافها، أهميتها، فروضها، وبالاعتماد على منهجها يمكن عرض محاور الدراسة كالتالي:-

المحور الأول: الأدبيات السابقة المرتبطة بمجال الدراسة.

المحور الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ضوء المعايير المحاسبية الدولية

IAS 17 – المصرية معيار رقم (٢٠) – الأمريكية FASB 13.

المحور الثالث: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ضوء معيار التقرير المالي

الدولي IFRS 16 ومقترحات التطوير لملائمة التطبيق في البيئة المصرية.

المحور الرابع: دراسة ميدانية لقياس أثر تطبيق معيار IFRS 16 على جودة

المحتوى الإعلامي للقوائم المالية.

المحور الخامس: النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الأدبيات السابقة المرتبطة بمجال الدراسة

في هذا المحور يتم عرض وتحليل الدراسات والإصدارات السابقة المرتبطة بالجهود البحثية في مجال المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وما يتعلق بها من متغيرات وتأثيرات وذلك كما يلي :

١- دراسة (Donald J. weidner 2017):

تقدم هذه الدراسة نظرة شاملة على آليات القواعد الجديدة التي أصدرها FASB في عام ٢٠١٦ (Asc 842) بشأن المعالجة المحاسبية لعمليات الإيجار التشغيلي، والتي من المتوقع أن يكون لها أثر اقتصادي ذو أهمية على معظم الشركات. وقد قامت هذه الدراسة بسرد إطار نظري للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار طبقاً لمعيار ١٣ FASB، بما في ذلك أسس التفرقة بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي، والأسباب التي أدت إلى إعادة النظر في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلي والتي من أهمها استخدام هذا النوع من الإيجارات كوسيلة للتمويل من خارج قائمة المركز المالي، كما تم التعرض إلى المشروع المشترك بين FASB و IASB المتعلق بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، والتي نتج عنها إصدار FASB (ASC 842).

وتتطلب القواعد الجديدة رسمة كل عقد إيجار يستمر لأكثر من ١٢ شهر، ويتم تسجيله في قائمة المركز المالي ليعكس كلا من حق استخدام الأصل وما يقابله من التزام، هذه القواعد الجديدة تتجه بعيداً عن التمسك بالجوانب الشكلية في اتجاه الالتزام بتسجيل الجوهر الاقتصادي لعقد الإيجار.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعالجة المحاسبية الجديدة سوف تؤدي لزيادة تكلفة الائتمان والاقتراض للعديد من الشركات، وتؤدي بهم إلى تحويل النقدية من الإنتاج إلى تخفيض الديون، كما أن الدائنون والمستثمرون ووكالات الائتمان يستخدمون بالفعل النماذج المالية التي تعيد هيكلة قوائم المركز المالي بكفاءة لتعكس التزامات الإيجار حتى في حالة الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات قبل التحول للعمل بالقواعد الجديدة، بتقييم كل العوامل الاقتصادية المتعلقة بعقد الإيجار، بالأصل محل الإيجار، بالشركة وبالسوق، وتقييم كيفية تطوير نظم العمليات، وتوظيف تكنولوجيا حديثة لجمع

وتقييم ومعالجة البيانات ويتضمن ذلك حساب القيمة الحالية لكل عقد إيجار، مع الأخذ في الاعتبار أثر القواعد الجديدة على أداء الشركات ونماذج تغطية الديون وقرارات الحصول على التمويل وتعهدات الديون واتفاقيات مكافآت التنفيذيين.

٢- دراسة (Jose Morales & Constancio 2017):

قامت هذه الدراسة بتحليل تأثير المعيار الدولي IFRS16 – الذي يؤدي إلى رسملة معظم عمليات التأجير التشغيلي لدى المستأجر – على النسب المالية الرئيسية للشركات (قائمة المركز المالي، الرفع المالي، الربحية وتغطية الفوائد)، وقد تم رسملة عقود الإيجار التشغيلي بما يتناسب مع متطلبات المعيار IFRS16، كما تم استخدام معدل الخصم أخذاً في الاعتبار كل من خطر الائتمان للشركة ومعدل الاسترداد للضمان، بالإضافة لذلك تم استخدام عينة مكونة من ٦٤٦ شركة أوروبية وتم تجميع البيانات عن عام ٢٠١٥، وقد تم حساب النسب قبل وبعد رسملة التأجير التشغيلي وتم تحليل الاختلافات والتوصل إلى الاستنتاجات الدالة على الوضع القائم بهذه الشركات. وقد أكدت الدراسة على أن نسب الربحية كما تقاس بمعدل العائد على الأصول انخفضت في قطاعات متعددة، والعديد من المقاييس المالية التي تأخذ المعلومات المحاسبية أساس لها سوف تحتاج إلى إعادة نظر بعد تطبيق معيار IFRS 16 والالتزام بمتطلباته.

كما توصلت الدراسة إلى أن قائمة المركز المالي للمستأجر وقائمة الدخل سوف تواجه تغييرات هامة اعتماداً على حجم التأجير التشغيلي الحالي، حيث توجد تأثيرات منهجية هامة على النسب المالية الرئيسية لقائمة المركز المالي، الرفع المالي سوف يزيد بشكل كبير، معدل تغطية الفوائد سوف ينخفض، والنتائج تعتمد على كثافة التأجير التشغيلي في القطاع الذي تعمل فيه الشركة، فالقطاعات الأكثر تأثراً هي التي يكون فيها معدل التزامات التأجير التشغيلي مرتفع بالنسبة لإجمالي الالتزامات وبخاصة قطاعات التجزئة، النقل، الفنادق، والبرمجيات ويرجع ذلك إلى مستوى التمويل من خارج قائمة المركز المالي الذي يحتفظون به.

٣- دراسة (Roger c. Graham & K. C. lin 2017):

قامت هذه الدراسة بفحص العلاقة بين تخصص الأصول والاستئجار سواء في ظل التأجير التمويلي أو التأجير التشغيلي، وذلك من خلال عينة مكونة من ٢٩٢٠ شركة أمريكية في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥، وكانت الأصول المستأجرة في

العينة تمثل ١٩,٠٤% من صافي الأصول التشغيلية منها ١٣% مسجلة كتأجير تمويلي و ٨٧% مسجلة كتأجير تشغيلي، وأشارت النتائج إلى ما يلي:

أ- الشركات في الصناعات ذات الأصول عالية التخصص لديها أقل نسبة أصول مستأجرة لإجمالي الأصول بما يعكس الميل للملكية بشكل أكبر، في حين أن الشركات في الصناعات ذات الأصول منخفضة التخصص لديها معدلات أكثر ارتفاعاً للأصول المستأجرة بالنسبة لإجمالي الأصول بما يعكس الميل للإيجار بشكل أكبر.

ب- الربحية التشغيلية للأصول المستأجرة تأجير تمويلي أعلى بشكل كبير من الربحية التشغيلية للأصول المستأجرة تأجير تشغيلي، ولتفسير الاختلاف في العوائد تم استخدام مقاييس لمخاطر الأصول ومقاييس لتخصص الأصول، وتم التعبير عن مخاطر الأصول بمقياس عدم التأكد فيما يتعلق بالأحداث الطبيعية والشروط التكنولوجية والعوامل الاقتصادية الأخرى، وتم التعبير عن عدم التأكد من خلال تذبذب الإيرادات والتدفق النقدي التشغيلي، وتم التعبير عن تخصص الأصل بمدى الحاجة إلى عملية إنتاجية متخصصة أو تلبية احتياجات سوق محددة.

ج- المعيار ASU 2016 الذي أصدره FASB الذي يحد من معالجة التأجير التشغيلي لكل الإيجارات غير القابلة للإلغاء التي تستمر لأكثر من عام واحد، من المفترض أن يؤدي إلى زيادة القابلية للمقارنة وملائمة المعلومات المتعلقة بالمحاسبة عن الإيجار، ولكن من غير الواضح كيف سيؤدي هذا المعيار لتحقيق هذه الخصائص، فإذا كانت مرونة التقرير في ظل معيار FASB رقم (١٣) يتم استغلالها لتجنب الاعتراف بالتزامات الإيجار بالتالي فإن ASU 2016 سوف يحسن الملائمة، في نفس الوقت إذا كانت مرونة التقرير في ظل معيار FASB رقم (١٣) تنقل معلومات عن خصوصية الأصل الاقتصادية بالتالي فإن ASU 2016 سوف يؤثر سلباً على خاصية الملائمة.

٤- دراسة (Steve C. Lim, et.al., 2017):

تساهم هذه الدراسة في الجدل حول المعالجة المحاسبية للملائمة لعقود التأجير التشغيلي، من خلال توثيق كيفية تعامل أسواق الائتمان ووكالات التصنيف الائتماني مع التأجير التشغيلي، وتقدم دليل حول علاقة الإيجار التشغيلي بتكلفة الاقتراض والتصنيف الائتماني، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٥٣٧٨ شركة في أمريكا

الشمالية خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠١١ وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أ- يقدم التمويل بالإيجار مرونة مالية لبعض الشركات مقارنة بالتمويل بالدين وذلك من خلال الحفاظ على أو زيادة الدرجة الائتمانية للشركة.
- ب- تقوم أسواق الائتمان بدمج الدور الاقتصادي لأنشطة التأجير التشغيلي في قرارات تسعير سندات الشركة والقروض البنكية حتى وإن لم يتم الاعتراف بعقود التأجير التشغيلي في صلب القوائم المالية وتم الإفصاح عنه في الإيضاحات المتممة فقط.
- ج- ترتبط تكلفة الحصول على قرض جديد إيجابياً بالديون الموجودة بالفعل، سواء كان الدين داخل أو خارج قائمة المركز المالي (Off Balance sheet)، ولكن يعتبر الدين داخل قائمة المركز المالي ذو أثر كبير على تكلفة الاقتراض أكثر من الإيجار من خارج قائمة المركز المالي، خاصة بالنسبة للشركات المقيدة مالياً أو التي لديها معدلات ضريبية هامشية منخفضة.
- د- يعتبر كلاً من الدين داخل قائمة المركز المالي والإيجار التشغيلي من المحددات الرئيسية في التصنيفات الائتمانية ولكن يبدو الدين من داخل قائمة المركز المالي له أثر أكبر عند تقييم مخاطر الائتمان.
- هـ- لا يجب أن يكون التركيز عند تغيير القواعد المحاسبية للإيجار على قضية الاعتراف مقابل الإفصاح، ولكن الأكثر أهمية أن تكون المعلومات المتعلقة بعقود الإيجار متاحة للمستثمرين بشكل مفصل مثل القيمة المتبقية المضمونة، هيكل عقد الإيجار، خيارات التخلي عن الأصل أو التجديد سواء كانت هذه المعلومات في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات.

٥- دراسة (Sylvain BourJade , et.al., 2017):

فحص الباحثون في هذه الدراسة ما إذا كان استخدام عقود الإيجار التشغيلي يحسن الأداء المالي لشركات الطيران تحسناً جوهرياً عن طريق التحليل التجريبي لعينة ممثلة من شركات الطيران العالمية والتي استحوذت على ما يقرب من ٧٥% من إجمالي عائدات تلك الصناعة خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠١١ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أ- أن تأثير التأجير على هامش التشغيل يأخذ شكل منحنى مقعر وهذا يدل على أن

د.مدي محمد محمد عبد الله

شركات الطيران تواجه عائد حدي متناقص للتأجير، وأتاح ذلك أيضاً للباحثين تشخيص مستوى التأجير الأمثل لشركات الطيران. وبديهيًا، عندما تمتلك شركات الطيران القدرة على الحصول على الأموال اللازمة ينبغي أن تقوم بشراء أسطولها لتشغيل الجزء الأكثر أماناً من أعمالها بدلاً من القيام بتأجير الطائرات، ومع ذلك يصبح التأجير أكثر ربحية نسبياً فيما يخص الأسواق التي تتسم بالمخاطرة الشديدة وزيادة عدم التأكد وبالتالي يكون تأثير التأجير إيجابي عندما تمتلك شركات الطيران نسبة منخفضة من الطائرات المستأجرة، لكنه يصبح سلبياً عندما تتجاوز هذه النسبة حد معين.

ب- قام الباحثون بتحليل كيفية تأثير خبرة شركات الطيران على نتائج الدراسة وأكدوا أن التأجير أكثر ربحية بالنسبة للشركات الأقل خبرة، وذلك من خلال نموذج موجز استطاع الباحثون من خلاله الاستعانة بعينة ممثلة غطت أكثر من ١٦ سنة، وتشير النتائج إلى أن ٥٠% من الشركات في العينة كانت ستعزز هامش ربحها سنة ٢٠١١ عن طريق اختيار مستوى التأجير الأمثل الذي تنبأ به نموذج الدراسة.

ج- يعتبر مستوى التأجير الأمثل المنبثق عن تقديرات الباحثين أعلى بكثير من نسبة الطائرات المستأجرة في أسطول الطيران في جميع أنحاء العالم وبالتالي قد يستمر الاتجاه المتزايد في استخدام التأجير التشغيلي، وربما يكون مفيداً لشركات الطيران والمؤجرين.

وانتهت الدراسة إلى أن هناك عوامل إضافية تؤثر على الأداء المالي مثل آليات المنافسة، قاعدة حقوق المساهمين وآليات الحوكمة، ويحتاج الباحثون من أجل التقاط هذه التأثيرات والتوصل إلى توقعات أكثر دقة بشأن الاستراتيجيات المثلى لتحسين الربحية إلى تصميم نموذج هيكلي لأداء شركات الطيران، الأمر الذي يتطلب جمع بيانات عن المنافسة على صعيد مسارات الخطوط الجوية، وخصائص المشغلين وملكية شركات الطيران (عامة / خاصة/ مختلطة) ومؤشرات الحوكمة (عدد المديرين المستقلين وحجم مجلس الإدارة).

٦- دراسة (Emre Selcuk, et.al., 2016) :

حاولت هذه الدراسة توضيح تأثير معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 " الإيجارات " على القوائم المالية والنسب المالية بالتطبيق على شركات التجزئة التركية

التي يتم تداول أسهمها في بورصة إستانبول، وتم تجميع بيانات التأجير والقوائم المالية عن الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، وتمثل الدراسة بحثاً إستباقياً يحاكي النتيجة المتوقعة لتطبيق المعيار الجديد لعقود الإيجار.

وقد أوضحت الدراسة أن المعيار الجديد يؤدي إلى تغييرات كبيرة في المحاسبة عن الإيجار ويقضي على الفرق بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي، حيث يتطلب هذا المعيار رسملة التأجير التشغيلي الذي تكون مدته أكثر من سنة واحدة، وهذا يعني أن ظاهرة التمويل خارج قائمة المركز المالي من خلال التأجير التشغيلي سوف يتم القضاء عليها نهائياً.

وطبقاً لهذه الدراسة فقد تم اختبار بعض النسب المالية (الديون / الأصول، الديون/ حقوق المساهمين، العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين) خلال الفترة محل الدراسة، وتم استخدام نموذج الرسملة البناءة الذي قدمه Imhoff et.al. (1991) وعدله بعد ذلك (Fulbier et.al.(2008)

وأشارت النتائج أن المعيار IFRS 16 سوف يكون له أثر ذو دلالة إحصائية كبيرة على بعض النسب المالية التي تم اختبارها مثل نسبة الديون إلى حقوق المساهمين نظراً لوجود زيادة كبيرة في الخصوم، بينما نسبة الديون إلى إجمالي الأصول لا تتأثر إلى حد كبير برسملة عقود الإيجار التشغيلي، وكان أثر الرسملة على معدل العائد على حقوق المساهمين ومعدل العائد على الأصول ليس ذو دلالة إحصائية بالنسبة لمعظم السنوات محل التحليل.

٧- دراسة (Figen Gunes 2016):

قدمت هذه الدراسة دليل تجريبي حول العلاقة بين مستوى التزامات التأجير التشغيلي غير القابل للإلغاء وعوائد الأسهم، حيث تمثل مدفوعات التأجير التشغيلي التزام رئيسي على التدفقات النقدية للشركة، وقد تم استخدام عينة مكونة من ٤٩٢٦ شركة أمريكية وتم تجميع البيانات المحاسبية عن الفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠١٢، وبالوصول على معدل التأجير التشغيلي للشركة من خلال قسمة أدنى التزامات إيجارية على إجمالي الأصول حيث يمثل هذا المعدل مستوى استخدام الشركة للتأجير التشغيلي غير القابل للإلغاء، توصلت الدراسة للنتائج التالية:

أ- يكون لدى الشركات ذات المستويات المرتفعة من التأجير التشغيلي رافعة تشغيلية مرتفعة، وبالتالي أكثر خطراً من الشركات ذات المستويات المنخفضة

- من التأجير التشغيلي وخاصة في أوقات الركود.
- ب- ترتبط التزامات الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء إيجابياً بالعوائد المتوقعة حيث يطالب حملة الأسهم بمعدل عوائد مرتفع لتحمل مخاطر الالتزامات غير القابلة للإلغاء.
- ج- تكون التدفقات النقدية للشركات ذات مستويات التأجير التشغيلي المرتفعة أكثر حساسية للصدمات من الشركات ذات مستويات التأجير التشغيلي المنخفضة، ولديها تذبذب أعلى في عوائد الأسهم ونمو التدفقات النقدية.
- د- توجد أعداد متعددة للتأجير التشغيلي تؤثر على مرونة الالتزامات الإيجارية، على سبيل المثال طبيعة هيكل عقد الإيجار، والقيود على كيفية استخدام الأصل.

٨- دراسة (Hana & Patrik 2016):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير المدخل الجديد في التقرير عن التأجير التشغيلي وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS16 على المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتوضيح تأثير رسملة التأجير التشغيلي والتقرير عنه كأحد بنود قائمة المركز المالي (أصل مستأجر والتزام إيجار) على بنود مختارة من القوائم المالية ونسب ومؤشرات التحليل المالي في المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك بالتطبيق على شركات الشحن الجوي متوسطة وصغيرة الحجم في جمهورية التشيك بين عامي ٢٠١٣، ٢٠١٢، وقد تم اختيار هذه النوعية من الشركات لأنها احد القطاعات التي تستخدم التأجير التشغيلي بكثافة. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- أ- تستخدم الشركات التأجير التشغيلي لتحسين نسب التحليل المالي بالمقارنة بملكية الأصول، حيث أن التأجير التشغيلي يمنح الشركات حق استخدام الأصول بينما لا تحصل على الملكية القانونية لهذه الأصول.
- ب- نتج عن رسملة التأجير التشغيلي زيادة في الأصول الثابتة في شركات العينة بنسب تتراوح بين ١٤% إلى ٢٠%، كما أدت إلى زيادة في الالتزامات طويلة الأجل بنسب تتراوح بين ١٩% إلى ٢٤%، زاد الربح التشغيلي بنسب تتراوح بين ٩,٤% إلى ٦٢,١%.
- ج- توجد علاقة بين أدنى التزامات إيجارية مستقبلية مرسملة وبين العائد على الأصول ونسبة الدين إلى حقوق الملكية، حيث تؤدي رسملة عقود التأجير

التشغيلي إلى تدهور جميع نسب التحليل المالي مثل انخفاض العائد على الأصول وزيادة المديونية ونسبة الدين إلى حقوق الملكية وتغييرات في هيكل الأرباح والخسائر.

د- تؤيد الدراسة المعالجة المحاسبية لرسملة جميع عمليات التأجير التشغيلي غير القابلة للإلغاء، حيث أن المدخل الجديد للمعالجة المحاسبية للتأجير التشغيلي قد يؤدي إلى تحسين القابلية لمقارنة معلومات القوائم المالية.

٩- دراسة (Meryem & Murat 2016):

أوضحت الدراسة إيجابيات ومزايا تطبيق معيار التقرير المالي رقم (١٦) ومنها شمولية جميع الجوانب المرتبطة بتطبيق المعيار الجديد من حيث إعداد التقارير لتشمل جميع الجوانب المحاسبية لعقود الإيجار سواء فيما يتعلق بقائمة الدخل أو المركز المالي، وتقديم معلومات أكثر شفافية ومصداقية وقابلة للمقارنة مع عرض لجميع المعالجات المحاسبية السليمة لعقود الإيجار غير المسجلة في القوائم المالية، وركزت الدراسة على ضرورة فحص قائمة المركز المالي للمشروع المستأجر بعد الانتقال إلى معيار التقرير المالي رقم (١٦) حيث يؤدي الالتزام بنطاق التطبيق إلى إحداث تغيير جوهري في النسب المحاسبية الأساسية.

واهتمت الدراسة بتحديد الآثار والانعكاسات المحتملة الحدوث في المركز المالي لإحدى شركات الطيران التركية وذلك عند تطبيق المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود الإيجار في ضوء متطلبات المعيار رقم (١٦) وأظهرت نتائج الدراسة أن رسملة عقود الإيجار التشغيلي ستنعكس على زيادة قيم الأصول والالتزامات وبالتالي نسبة الالتزامات إلى الأصول، وانخفاض في معدل العائد على الأصول، حيث تحدث زيادة بنسبة ٥٢,٢% في خصوم الشركة، وانخفاض بنسبة ١٢,٥% في حقوق المساهمين وزيادة بنسبة ٢٩,٣% في إجمالي الأصول بناء على افتراض أن مدة عقد الإيجار ٨ سنوات وسعر الفائدة ١٠%، كما ستتغير نسبة إجمالي الالتزامات/ حقوق المساهمين بشكل ملحوظ، ويعتمد حجم التأثير في النسب المالية على كثافة استخدام عقود الإيجار التشغيلي في الشركة والقطاع الذي توجد فيه، كما تناولت الدراسة الفرق بين IFRS 16 / IAS 17 حيث في المعيار الجديد يتم معالجة جميع عقود الإيجار كتأجير تمويلي بواسطة المستأجر، حيث يقضي المعيار على التمييز بين الإيجار التشغيلي والتمويلي ورسملة التمويل غير المسجل لعقود الإيجار طويلة الأجل.

١٠- دراسة (Angela Spencer & Thomas Z. 2015):

ناقشت الدراسة العديد من القضايا البحثية المرتبطة بعقود التأجير التشغيلي على مدار أكثر من ٣٠ سنة، وذلك في ضوء مقترحات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، كما تعرضت الدراسة إلى دوافع ومبررات وأهمية المحاسبة عن عقود التأجير التشغيلي ومدى الاستفادة من المعلومات المرتبطة بنظم المحاسبة عن عقود التأجير التشغيلي وأثرها على قائمتي الدخل والمركز المالي، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

أ- أهم أسباب لجوء الشركات لعرض عقود التأجير التشغيلي خارج قائمة المركز المالي هو إدارة التكاليف والحفاظ على رأس المال، في الوقت الذي يدرك جميع المقرضين ووكالات التصنيف الائتماني وغيرهم من المشاركين في سوق رأس المال بدرجة كافية الانعكاسات والتأثيرات للمعالجة المحاسبية لعقود التأجير التشغيلي خارج قائمة المركز المالي على قراراتهم الاستثمارية والتمويلية.

ب- حسم الجدل بين المعالجة المحاسبية للمصروفات المرتبطة بعقود التأجير التشغيلي في ضوء الإصدارات المهنية المتخصصة، حيث يقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية تفريق عناصر الفوائد والإهلاك بقائمة الدخل، ويقترح مجلس معايير المحاسبة المالية إعداد تقرير عن مصروف واحد مجمع لعقد الإيجار.

ج- تأرجح الآراء حول الاعتراف والقياس بالنسبة لعقود الإيجار التشغيلي للشركات، حيث تؤيد بعض الآراء ضرورة قياسها والاعتراف بها خارج قائمة المركز المالي لتقليل التكاليف المرتبطة بها، وآراء أخرى تثبت أن هذا الاعتراف والقياس يؤدي إلى عواقب اقتصادية سلبية لاسيما أن الأمر قد يتعلق بأحكام تعاقدية من منظور الروابط الراسخة بين استخدام عقود التأجير التشغيلي والعسر المالي وارتفاع عدم تناسق المعلومات.

د- في ضوء عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، يجمع المستأجر بين الرقابة على الموارد المستقبلية المحتملة وبين الالتزامات بالتضحيات الاقتصادية المستقبلية المحتملة، ويبدو من الناحية النظرية أن عقود الإيجار التشغيلي تجسد الأصول والالتزامات ويدعم هذا الاعتقاد أدلة إثبات تشير

إلى أن المستفيدين ينظرون عموماً لهذه الترتيبات باعتبارها حقوق والتزامات ملكية، وفي ضوء ذلك لابد وأن المحاسبة عن هذه العقود تمثل بأمانة خصائصها الاقتصادية الأساسية والتي لها انعكاسات جوهرية على قائمتي الدخل والمركز المالي.

١١- دراسة (Daniel G. Paik, et.al., 2015):

تناولت الدراسة تأثير رسملة دفعات الإيجار المستقبلية في عقود الإيجار التشغيلي على تعهدات الدين للمنشآت من خلال فحص النسب المحاسبية على أساس قائمة الدخل مقابل قائمة المركز المالي وذلك بناءً على عقود الدين عن الفترة من (١٩٩٦ - ٢٠٠٩)، وتشير نتائج الدراسة إلى ما يلي:-

أ- أن عقود الإيجار التشغيلي خارج قائمة المركز المالي تؤثر على استخدام المقرضين للمعلومات المحاسبية في التعهدات، مما يؤكد أن الدائنين يأخذون في الاعتبار تأثير عقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي وذلك عند هيكلة اتفاقيات الديون.

ب- الرسملة المقترحة لعقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي قد لا تؤدي إلى انتهاك المنشآت لتعهدات الديون، لكنها ستجعل قائمة المركز المالي مصدراً للمعلومات أكثر اكتمالاً من أجل التعاقد على الديون عن طريق إزالة الحاجة للرسملة البناءة لعقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي.

ج- المنشآت التي تتعرض بدرجة مرتفعة لعقود إيجار خارج قائمة المركز المالي تتجنب استخدام نسب قائمة المركز المالي وتزيد استخدام النسب على أساس قائمة الدخل عند إعداد تعهدات الديون.

د- يرسمل المقرضون عقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي ويعالجونها باعتبارها قيود تمويل إضافية عند تحديد نوع النسب المحاسبية التي يتم استخدامها في تعهدات الديون.

١٢- دراسة (Jose M. Carabias 2015):

تناولت هذه الدراسة تأثير دوافع الشركة للتحوط ضد المخاطر على الاختيار بين الملكية والتأجير التشغيلي، وذلك من خلال عينة مكونة من ٤٣١٧٤ شركة أمريكية معظمها شركات صناعية وخدمية وشركات تجزئة، عن الفترة من ١٩٧٤ حتى ٢٠١٢، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

د.مدى محمد محمد عبد الله

- أ- تواجه الشركات في أوقات الركود اتجاهات طلب سلبية وتحمل برأس مال غير منتج، وقد ينقص الشركة المرونة الكافية لتخفيض رأس المال وبالتالي تنحرف عن الاستثمار الأمثل، وهنا يطالب المستثمرون بعلاوة خطر من الشركات التي تفتقر المرونة في تعديل رأس المال بعد الصدمات الإنتاجية، وبالتالي تلجأ الشركات لمقايضة أصولها لتعديل طاقتها الإنتاجية كاستجابة لهذه الصدمات وخاصة عندما تكون أصول الشركة متخصصة بشكل كبير وتعمل في صناعة ذات رفع مالي مرتفع.
- ب- تعد المخاطر السلبية هي المحرك الأساسي لقرارات التأجير التشغيلي، فقد وجد أن نسبة الأصول المستأجرة تأجير تشغيلي ترتبط إيجابياً بالمخاطر السلبية، ويتم تفسير ذلك على أن الشركات تستخدم التأجير التشغيلي كآلية تعاقدية تساعدها للتحوط من مخاطرها التشغيلية حيث يقوم المستأجرون بتحويل بعض هذه المخاطر إلى المؤجرين.
- ج- ضرورة رسملة عقود التأجير التشغيلي حتى لا يتم حذف معلومات ملائمة من القوائم المالية، ولا يتم هيكلة عقود الإيجار لتحقيق أهداف التقرير المالي وتضليل مستخدمي القوائم المالية.

١٣- دراسة (Judson Caskey & N. Bugra 2015):

من خلال هذه الدراسة تم تحليل الدور الذي تلعبه دوافع التقرير والدوافع بخلاف التقرير عن استخدام التأجير التشغيلي وذلك من خلال عينة مكونة من ١٤٢ شركة خطوط جوية أمريكية عامة وخاصة عن الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٢، وقد أشارت النتائج إلى ما يلي:

- أ- تميل شركات الخطوط الجوية ذات المخاطر المالية الكبيرة واحتياجات الطاقة المتذبذبة لاستخدام التأجير التشغيلي بشكل أكبر، بينما الشركات ذات معدلات الضريبة الفعالة المرتفعة تستخدم التأجير التشغيلي بشكل أقل.
- ب- تختلف وجهات نظر المستثمرون بشأن الشركات التي تستخدم التأجير التشغيلي فقد يرى المستثمرون أن المديرين يحاولون إخفاء التزامات التمويل باستخدامهم التأجير التشغيلي، وقد يرى المستثمرون أن استخدام التأجير التشغيلي يدل على أن المديرين لديهم قدرة محدودة على الوصول لمصادر التمويل بخلاف الإيجار، أو أن الشركة تواجه عدم تأكد

- بشأن احتياجاتها من الطاقة.
- ج- توجد ثلاثة فئات لدوافع التقرير عند معالجة القوائم المالية وهي دوافع سوق رأس المال مثل الحصول على تمويل بأقل من قيمته ومقابلة توقعات المحللين، دوافع التعاقد مثل اتفاقات المكافآت وغيرها من العقود، الدوافع التنظيمية مثل متطلبات رأس المال وإجراءات مكافحة الاحتيال.
- د- قدمت الدراسة دليل على أن زيادة القدرة التمويلية، استيعاب تذبذب الطاقة، وتعظيم القيمة الحالية لتخفيضات الضرائب هي أهم المحركات لقرارات التأجير التشغيلي، وعلى عكس التأكيد المعتاد لا يوجد دليل على أن التقرير عن مديونية أقل أو إخفاء الالتزامات عن المستثمرين هي الدافع الأساسي لاستخدام التأجير التشغيلي، وبذلك فإن دوافع التقرير تلعب دور ثانوي في قرارات التأجير التشغيلي.

١٤- دراسة (Nunung Nuryani, et.al., 2015):

قامت هذه الدراسة بفحص المحددات الاقتصادية التي تؤثر على قرار الشركة لاختيار التأجير التشغيلي، والتي تتمثل في القيود المالية، قيمة الأصول الثابتة المملوكة، مستوى النمو وحجم الشركة، وذلك من خلال عينة مكونة من ٣٤٣ شركة مدرجة في بورصة أندونيسيا عن الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:-

- أ- بالإضافة للمحددات السابقة فإن الدافع الأكبر وراء استخدام التأجير التشغيلي يرجع الى ميزة التمويل خارج قائمة المركز المالي التي يلجأ إليها المديرون لإخفاء التزامات الشركة، حيث يرى مديري الشركات أن رسملة الأصول المستأجرة تأجير تشغيلي سوف يؤثر سلباً على المركز المالي للشركة، ويزيد من احتمالية قيام الشركة بانتهاك عقود الديون، ويخفض المكافآت المدفوعة لملاك الشركة، ويخفض معدل العائد وجودة الديون إلى حقوق المساهمين، هذه التأثيرات تجعل الشركة أقل جاذبية للمستثمرين المرتقبين.
- ب- توفر رسملة التأجير التشغيلي معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات وتجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وتزيد مصداقيتها بالرغم من وجود اختلاف كبير في النسب المالية قبل وبعد رسملة عقود التأجير التشغيلي.
- ج- ضرورة وضع المعايير المتعلقة بالتأجير التشغيلي موضع التنفيذ ومراقبة

مدى الالتزام بتطبيقها، مع الإفصاح عن معلومات التأجير التشغيلي بشكل كامل والإفصاح عن التكلفة البديلة للاقتراض، والعمر المتبقي لمحظة الإيجار، والإفصاح الإلزامي عن القيمة الحالية للالتزامات التأجير التشغيلي بما يمكن من تخفيض الممارسات المحاسبية التي تؤدي لإخفاء الالتزامات والقضاء على التضليل الذي يؤدي لتآكل مصداقية القوائم المالية.

١٥- دراسة (Karen,W. & Mahesh, J. 2015):

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير رسمة عقود الإيجار في الشركات المقيدة في البورصة الأسترالية من خلال عينة مكونة من ١٠٧ شركة عن عام ٢٠١٠، وتم استخدام أسلوب النسب المالية لفحص بنود القوائم المالية لهذه الشركات، وتتبع الدراسة طريقة الرسمة البناءة التي وضعها (Imhoff et.al. (1991، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:-

- أ- تؤدي المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار إلى دلائل مختلفة يظهر تأثيرها على قائمة المركز المالي للشركة حيث تتغير نسبة الالتزامات / حقوق الملكية، وكذلك نسبة الالتزامات/ الأصول ومعدل العائد على الأصول تغيراً ذو دلالة بينما يتغير العائد على حقوق الملكية تغيراً طفيفاً.
- ب- تؤثر رسمة عقود الإيجار تأثيراً ذو دلالة على بنود القوائم المالية للشركات في الجانبين (الأصول والالتزامات)، وبالتالي توجد أهمية لقياس التغييرات التي تحدث في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية عند رسمة عقود الإيجار.
- ج- طبقاً للقواعد الجديدة يتم التخلص من تصنيف عقود الإيجار التشغيلي والتمويلي وتتم رسمة جميع عقود الإيجار، مما يؤدي إلى تأثير جوهري على الأرقام المدرجة بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وتؤدي إلى تغييرات كبيرة في نسب العائد والرفع المالي.

وتعقيباً على الدراسات السابقة، ترى الباحثة ما يلي:

- أ- تركيز معظم الدراسات السابقة على تأثير رسمة عقود التأجير التشغيلي على النسب المالية الرئيسية للشركات سواء نسب قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل مثل الرفع المالي، الديون / الأصول، الديون/ حقوق المساهمين، العائد على الأصول وغيرها، وذلك من خلال حساب النسب قبل وبعد رسمة

التأجير التشغيلي وتحليل الاختلافات.

- ب- إهتمام معظم الدراسات السابقة بخاصيتين من خصائص جودة المعلومات المحاسبية وهما الملائمة والقابلية للمقارنة في ظل المعايير المحاسبية الجديدة للإيجار سواء IFRS 16 ، ASC 842 ، ولكن لم يتم التوصل للكيفية التي تؤدي بها هذه المعالجة المحاسبية الجديدة لتحسين الملائمة والقابلية للمقارنة.
- ج- تناولت أغلب الدراسات السابقة ظاهرة التمويل من خارج قائمة المركز المالي كدافع أساسي لاستخدام الشركات التأجير التشغيلي والقليل من الدراسات حاولت البحث عن مبررات ودوافع أخرى لاستخدام التأجير التشغيلي بخلاف دوافع التقرير.
- د- قامت معظم الدراسات السابقة بالتركيز على وجهة نظر المقرضين، أسواق الائتمان ووكالات التصنيف الائتماني وكيفية تعامل هذه الأطراف مع التأجير التشغيلي في حالة الإفصاح عنه في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وعدم تضمينه في صلب القوائم المالية.
- هـ- تم إجراء العديد من الدراسات السابقة قبل صدور المعيار IFRS 16 و ASC 842، حيث اعتمدت هذه الدراسات على أسلوب الرسملة البناءة التي وضعها (Imhoff et.al. (1991، وتم استخدام معدلات خصم مختلفة لخصم المدفوعات الإيجارية المستقبلية المتعلقة بالتأجير التشغيلي، وبالتالي فقد اعتمدت هذه الدراسات على افتراضات مختلفة عن المعايير الصادرة بالفعل، لذلك فالنتائج يمكن ألا تكون صالحة.
- و- معظم الدراسات السابقة تمت في البيئة الأمريكية مع التركيز على قطاع شركات الطيران والشحن الجوي، وبالتالي لا يوجد أيًا من الدراسات السابقة تمت في البيئة المصرية- على حد علم الباحثة – ولم تتعرض هذه الدراسات لعرض إطار شامل للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المحاسبية الحالية ومقارنتها بالمعيار IFRS 16 ومدى تأثير هذا المعيار على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وهو ما تحاول الدراسة الحالية توضيحه مع التركيز على تأثير المعايير المحاسبية الجديدة على البيئة المصرية ومدى أهمية وإمكانية تطبيقها.

المحور الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IAS 17 - المصرية معيار رقم (٢٠) - الأمريكية FASB 13

تعد المعالجة المحاسبية لعمليات الإيجار من الموضوعات المحاسبية الهامة التي لاقت اهتمام من الكيانات والهيئات المحاسبية الكبرى في العالم والمسئولة عن إصدار المعايير المحاسبية، وتم إصدار عدة معايير لتنظيم المعالجة المحاسبية والإفصاح عن عمليات الإيجار، ومن أهم المعايير المحاسبية التي تناولت عمليات الإيجار والمطبقة قبل صدور IFRS 16، معيار المحاسبة الدولي IAS 17.

أكدت الدراسات التالية (Elisabetta B., et. al., 2014, IAS 17) أن عقد الإيجار في ضوء المعيار الدولي IAS 17 هو بمثابة اتفاق بموجبه يحصل المستأجر من المؤجر على حق انتفاع لأحد الأصول لفترة زمنية معينة مقابل عائد يتفق عليه يحصل عليه المؤجر، وتشمل المعالجة المحاسبية وفقاً لهذا المعيار ما يلي:

١ - المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمستأجر:-

- تظهر قيمة الأصل المستأجر بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية أيهما أقل، ويتم تسجيل الالتزام بقيمة مساوية لقيمة الأصل وذلك في قائمة المركز المالي.

- مراعاة تناسب طرق الإهلاك عند احتساب أقساط الإهلاك للأصل المستأجر مع طرق حساب الإهلاك للأصول الأخرى المملوكة للمستأجر، وتعتمد المدة المناسبة لاحتساب الإهلاك على العمر الاقتصادي المتوقع للأصل أو مدة العقد أيهما أقل.

٢ - المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمؤجر:-

- يدرج الأصل المؤجر ضمن الحسابات المدينة ويظهر بقيمة تمثل صافي المبلغ المستثمر في عملية التأجير.

- تعالج إيرادات التأجير إما كصافي تدفقات نقدية ناتجة عن المبالغ المستثمرة في عقد الإيجار، أو كعائد دوري ثابت على صافي المبالغ المستثمرة.

وعن الإفصاح في القوائم المالية، بالنسبة للمؤجر يتم الإفصاح في قائمة المركز المالي عن قيمة المبلغ المستثمر في الأصول المؤجرة، كما يتم الإفصاح عن أرباح التأجير، وبالنسبة للمستأجر يتم الإفصاح في جانب الأصول عن قيمة الأصول

المستأجرة، ويتم الإفصاح في جانب الخصوم عن الالتزامات المتعلقة بالعقد، وكذلك يتم الإفصاح عن أية قرارات متعلقة بالعقد مثل إمكانية تجديد العقد وكافة الالتزامات العرضية الأخرى، وكذلك خيارات شراء الأصل من عدمه، وتكاليف الملكية المستأجرة أيا كان الطرف الذي سوف يتحملها مثل مصاريف الصيانة، التجديد، الإصلاح والضرائب على أن يتم خصمها من الحد الأدنى للإيجار إذا التزم بها المستأجر.

وبالنسبة لمعايير المحاسبة المصرية فقد تناولت المعايير المصرية المعدلة عام ٢٠١٥، وقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي وتعديلاته، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٠) والتي تتمثل في:-

١- المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمستأجر:-

- تدرج قيمة الأصل ضمن الأصول الثابتة إذا قام المستأجر بشرائه في نهاية مدة العقد، ويحسب الإهلاك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي، ويتحمل المستأجر كافة المصاريف المرتبطة بالأصل من صيانة وإصلاح على أن تدرج في قائمة الدخل.

- تدرج القيمة الإيجارية المستحقة عن عقد التأجير في قائمة الدخل.

٢- المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمؤجر:-

- يدرج الأصل المؤجر ضمن الأصول الثابتة بالتكلفة الدفترية في قائمة المركز المالي على أن يتم إهلاك الأصل طبقاً لعمره الإنتاجي.

- تدرج تكاليف العقد في قائمة الدخل، كما تعالج الإيرادات على أساس معدل العائد من عقد الإيجار مضافاً إليه مبلغ يعادل قسط الإهلاك الدوري، ويجنب الفرق بالزيادة أو بالنقص حسب الأحوال بين الإيراد المثبت بهذه الطريقة والقيمة الإيجارية المستحقة عن الفترة في حساب مستقل يتم تسوية رصيده مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر عند انتهاء العقد، كما يتم تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لمواجهة أية احتمالات لعدم تحصيل الإيجارات.

ويتم الإفصاح في القوائم المالية لكلاً من المؤجر والمستأجر كما يلي:

١- في دفاتر المستأجر يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالقيمة

الإيجارية و ثمن الشراء والعمر الإنتاجي للأصل المستأجر، وكذلك كافة المعلومات المتعلقة بالتزامات الإيجار وتواريخ استحقاقها والمصاريف المتعلقة بالعقد مثل مصاريف الصيانة والإصلاح للأصول المستأجرة.

٢- في دفاتر المؤجر يتم الإفصاح عن تكلفة الأصول المؤجرة واهلاكها، والأرباح والخسائر الناتجة عن انتقال ملكية الأصل الى المستأجر، وكذلك أية مبالغ مدينة أو دائنة لأرصدة الحسابات تحت التسوية، والإفصاح عن كافة السياسات المتعلقة بعقد التأجير مثل سياسات الإهلاك وطرق احتسابه.

وأوضح (FASB 13, Judy K. 2015) أنه لا توجد اختلافات جوهرية في المعالجات المحاسبية من وجهة نظر المستأجر بين IAS 17 و FASB 13 ، وإن كان هناك اختلاف طفيف في إهلاك الأصول المستأجرة حيث ينص المعيار الدولي على أن الإهلاك يحسب على مدار سنوات العمر الاقتصادي المتوقع أو مدة العقد أيهما أقل، في حين ينص المعيار الأمريكي FASB 13 والمعدل عام ٢٠١٥ على أنه في حالة عدم انتقال ملكية الأصول المؤجرة الى المستأجر في نهاية مدة العقد فإنه يتم إهلاك قيمة الأصل خلال سنوات عقد الإيجار على فرض أنها أقل من العمر الاقتصادي المتوقع للأصل المؤجر.

واستعرضت نفس الدراسات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في دفاتر المؤجر، ووفقاً للمعيار الأمريكي FASB 13 قد يكون عقد الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤجر إيجار تمويل مباشر أو تمويلي بيعي، ويكون العقد تمويلي مباشر إذا كانت القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية مساوية تماماً للقيمة العادلة للأصل المؤجر وعادة ما تقوم به المؤسسات المالية، أما العقد التمويلي البيعي تقوم به شركات تجارية وتختلف فيه القيمة الحالية لدفعات الإيجار عن القيمة العادلة للأصل المؤجر. وعرض المعيار FASB 13 المعدل في عام ٢٠١٥ نوعين من الإفصاح هما:-

١- الإفصاح النوعي:- ويمثل الإفصاح عن طبيعة عقود الإيجار والأسس والشروط التي يتم من خلالها تحديد المدفوعات الإيجارية، وكذلك الخيارات المتاحة للمستأجر كإنهاء أو تجديد العقد وأية قيود تفرضها عقود الإيجار والأحكام والافتراضات الهامة فيما يتعلق بتطبيق المعايير.

٢- الإفصاح الكمي:- ويتمثل في تكلفة الإيجار التمويلي، الفصل بين إهلاك الأصول والفائدة المحسوبة على التزامات الإيجار، ومصاريف الإيجار

التشغيلي باستثناء تلك المتعلقة بعقود لمدة ثلاثة أشهر فأقل، وكذلك نفقات الإيجار المتغيرة مع التفرقة بين عقد الإيجار التشغيلي والتمويلي، والإفصاح عن الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع الأصول، كما يستوجب المعيار أيضاً أن يتم الإفصاح عن بنود المصروفات متضمنة أية مبالغ يتم رسملتها كجزء من الأصل المستأجر، والتحليل الجيد للالتزامات وتوضيح التدفقات النقدية غير المخصصة وتسويتها.

ترى الباحثة أنه بتحليل المعايير المحاسبية السابقة التي تناولت المعالجة المحاسبية والإفصاح عن عقود الإيجار والمطبقة حتى تاريخ تطبيق معيار IFRS 16 ، يمكن التوصل إلى النقاط التالية:-

١- يتطلب كلاً من المعيار المحاسبي الدولي IAS 17، والمعيار المحاسبي الأمريكي FASB 13، تصنيف عقود الإيجار إلى عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي، يقوم المستأجر بتسجيل التأجير التمويلي كأصل والتزام في قائمة المركز المالي، بينما لا يحدث ذلك بالنسبة للتأجير التشغيلي فالمستأجر غير مطالب بتسجيل أصل أو التزام طويل الأجل في قائمة المركز المالي وإنما يسجل فقط مصروف الإيجار على مدار فترة العقد عندما يتم سداده، ويجب عليه أن يفصح في ملاحظات القوائم المالية عن أدنى مدفوعات إيجارية مستقبلية. هذه المعالجة المحاسبية والتمييز بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي، هو ما جعل هناك إعادة هيكلة لاتفاقيات الإيجار للحصول على مزايا المعالجة المحاسبية للتأجير التشغيلي والتي من أهمها التمويل من خارج قائمة المركز المالي، وهو ما يعد السبب الرئيسي للانتقادات التي وجهت للنماذج المحاسبية الموجودة للإيجارات وذلك لفشلها في مقابلة احتياجات مستخدمي القوائم المالية حيث لا تقدم تمثيل صادق للاقتصاديات الأساسية لاتفاقيات الإيجار، كما أن هيكلة عقود الإيجار تحمل خطر سوء تخصيص الموارد الاقتصادية.

٢- حدد معيار FASB 13 أربعة عوامل إذا تحقق أحد هذه العوامل يعتبر عقد الإيجار تمويلياً:-

- أ- إذا انتقلت ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة العقد.
- ب- إذا تضمن عقد الإيجار خيار شراء الأصل.

ج- إذا كانت مدة العقد تغطي ٧٥% أو أكثر من العمر الاقتصادي للأصل المؤجر.

د- إذا كانت القيمة الحالية لأدنى مدفوعات إيجارية تساوي ٩٠% على الأقل من القيمة العادلة للأصل المؤجر في بداية الإيجار.

وقد حدد المعيار الدولي IAS 17 نفس العوامل لاعتبار العقد إيجاراً تمويلياً إلا أنه لم يضع نسب محددة للشرطين الثالث والرابع.

وترى الباحثة أن هذه الشروط تترك مجالاً للتحايل حيث يمكن عدم النص في العقد على تحويل ملكية الأصل إلى المستأجر وعدم تضمينه اختيار الشراء، ويمكن تخفيض مدة العقد عن ٧٥% من العمر الاقتصادي للأصل المؤجر، وهيكله المدفوعات الإيجارية بحيث تقل عن ٩٠% من القيمة العادلة للأصل، وهكذا فإن هذه العوامل تدعو إلى معاملة اتفاقيات الإيجار المتماثلة بطريقة مختلفة ولا تعكس بشفافية عقود الإيجار.

٣- تعتبر المعايير المحاسبية السابقة للإيجار أن عقد الإيجار الذي ينقل للمستأجر بشكل جوهري كل المنافع الاقتصادية ومخاطر ملكية الأصل المؤجر هو عقد إيجار تمويلي، وبالتالي يعتبر كحيازة أصل وتكبد التزام من جانب المستأجر وكبيع أو تمويل من جانب المؤجر، وما هو غير ذلك يصنف على أنه تأجير تشغيلي، وبالتالي تبنى المعايير المحاسبية مدخل الملكية في تصنيف المعالجة المحاسبية للإيجارات وبالرغم من تعديل المعايير أكثر من مرة إلا أنها ظلت محتفظة بمدخل الملكية للمحاسبة عن الإيجارات، ووفقاً لذلك فإن التأجير التشغيلي هو عقد الإيجار الذي تكون فيه كل المخاطر والمنافع من ملكية الأصل محتفظ بها من خلال المؤجر.

٤- بالنسبة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٠) يظل الأصل المؤجر ضمن الأصول الثابتة لدى المؤجر ويقوم باحتساب الإهلاك لهذا الأصل، ولا يدرج ضمن الأصول الثابتة لدى المستأجر إلا عندما يمارس شراء الأصل في نهاية مدة العقد، وبالتالي يعالج المعيار عقود التأجير كتأجير تشغيلي بغض النظر عن طبيعة العقد، ولا تظهر الحقوق والالتزامات الحقيقية المترتبة على عقد الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر.

ونظراً للانتقادات التي وجهت للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل

المعايير المحاسبية السابقة من حيث أنها تحذف معلومات ملائمة عن الحقوق والالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار، مما يدفع مستخدمي القوائم المالية لتعديلها لتعكس الأصول والالتزامات التي تظهر من التأجير التشغيلي حتى في ظل الإفصاح عنه في ملاحظات القوائم المالية، بالتالي فقد لجأت الكيانات المهنية إلى تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وإصدار معايير محاسبية تتلافى الانتقادات التي وجهت للمعايير السابقة.

المحور الثالث: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ضوء معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 ومقترحات التطوير لملائمة التطبيق في البيئة المصرية

نظراً للجدل الكبير والانتقادات التي وجهت للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المحاسبية الحالية قام كل من IASB و FASB بالدخول في مشروع مشترك لمحاكاة الإيجار منذ عام ٢٠٠٦ وذلك لتطوير نموذج محاسبي جديد للإيجارات، وأصدرت أول مسودة عرض في عام ٢٠١٠ وتم مراجعتها وأصدرت مسودة أخرى في عام ٢٠١٣، وكان هناك ردود فعل ومعارضة شديدة للتغييرات حيث ارتفعت العديد من الأصوات ضد تغيير نموذج محاسبة الإيجار خاصة بين معدي القوائم المالية.

ووفقاً لدراسة (Jose & Constancio 2017) أوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية في الأوراق المرفقة بإصدار معيار ١٦، أن بعض معدي القوائم المالية تساءلوا عن فوائد التقرير عن كل الإيجارات في قائمة المركز المالي، وأوضحوا أن مبررات تسألوا عنهم أنه في سياق الأزمة الاقتصادية سوف تؤدي الزيادة في الدين داخل قائمة المركز المالي إلى تخفيض التصنيفات الائتمانية، زيادة التكلفة، التأثير على مستويات الاستثمار والعديد من المقاييس المالية المستخدمة من جانب المستثمرين، كما نتسبب في جعل الشركات تنتهك عقود الديون الخاصة بها وتعيق إمكانية الحصول على ائتمان جديد، وتجبر الشركات على تخفيض نفقاتها.

وبالرغم من هذه المجادلات، استنتج المجلسان أخيراً أن المنافع من النموذج الجديد للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية أكبر من التكاليف، وأصدر IASB المعيار النهائي IFRS 16 في يناير ٢٠١٦، كما أصدر FASB معياره (Topic 02 – ASU 2016 (842) في فبراير ٢٠١٦ مع فترة طويلة للتطبيق الإلزامي أول

٢٠١٩ ليسمح لمعدي القوائم المالية ومستخدميها بالتكيف مع متطلبات النموذج الجديد. وقد أكدت المصادر التالية (IFRS 16 Lease & KPMG, a UK) أن معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦ يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض لعقود الإيجار والهدف منه هو التأكد من أن الشركات المستأجرة والمؤجرة تقدم المعلومات المرتبطة بمعاملات الإيجار بالطريقة التي تعبر بصورة صادقة عن تلك المعاملات، وتقدم هذه المعلومات أساس لمستخدمي القوائم المالية لتقييم تلك الإيجارات في القوائم المختلفة، وكذلك قياس تأثير الإفصاح عن تلك القيم المرتبطة بالإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ويمكن تطبيق المعيار واعتباره نافذاً للفترات التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠١٩ ويسمح بالتطبيق المبكر للمعيار وبخاصة للمنشآت التي تطبق المعيار IFRS 15 (الإيرادات من العقود المرتبطة بالعملاء).

وركزت الدراسات التالية (Liang W., et.al., 2016 & IFRS 16) على

أنه من أهم مبررات صدور معيار IFRS 16:-

١- أهمية الإيجار كنشاط للعديد من الكيانات الاقتصادية، ويعد وسيلة للحصول على التمويل وتقليل مخاطر ملكية الأصول بالإضافة إلى أن القيم الفعلية التي تظهر في القوائم المالية المختلفة لعنصر الإيجار يجب أن تتوافر للمستخدمين لمعرفة الصورة الكاملة لأنشطة الإيجار بالمنشأة.

٢- مطالبة النموذج المحاسبي السابق لعقود الإيجار الشركات المستأجرة والمؤجرة بتصنيف عقود إيجارها إما عقود إيجار تمويلية أو تشغيلية، وقد تم انتقاد هذا النموذج بسبب فشله في تحقيق رغبات المستخدمين حيث لا يقدم العرض والتمثيل الصادق لمعاملات الإيجار، ولم يطالب الشركات المستأجرة بالاعتراف بالالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلي.

٣- يعمل تطبيق المعيار الدولي IFRS 16 على تحقيق رغبة IASB في تحسين جودة التقارير المالية عن طريق العرض والإفصاح والتمثيل الجيد لمختلف عناصر الالتزامات المرتبطة بعنصر الإيجار.

٤- رغبة كل من FASB و IASB في تحقيق وتفعيل مدخل جديد للمحاسبة عن عقود الإيجار يتلخص في ضرورة مطالبة الشركات المستأجرة بالاعتراف بالأصول والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار، وهذا المدخل

يعتمد على العرض الصادق للأصول والالتزامات للشركات المستأجرة وتعزيز الإفصاح وتحقيق الشفافية حول الأداء المالي ورأس المال المستخدم في الشركات المستأجرة مما يحقق جودة التقرير المالي. وبالإضافة إلى ما سبق قرر كل من IASB و FASB وجوب مطابقة الشركات المستأجرة بالاعتراف بالأصول والالتزامات بالنسبة لكل عقود الإيجار مع استثناءات محدودة، وعرف المجلسين عقود الإيجار بنفس مفهوم IAS 17 وتوصل المجلسان إلى قرارات موحدة حول قياس التزامات الإيجار وكيفية المحاسبة على الإيجارات التي تم تصنيفها على أنها عقود إيجار تمويلية مع عدم تغيير المعالجة المحاسبية للشركات المؤجرة، بالرغم من تعرض محاسبة المؤجر في النموذج المحاسبي السابق للانتقادات حيث لا تقدم معلومات كافية عن مدى تعرض المؤجر لخطر الائتمان الذي يظهر من الإيجار والتعرض لمخاطر الفائدة المحتجزة في الأصل المؤجر (Steve C.lim, et.al., 2017).

كما عرضت دراسة (Angela W. & Thomas Z. 2015) أهداف المعيار الدولي رقم ١٦ في كلاً من:-

- ١- يحدد المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار والهدف هو ضمان أن الشركات المؤجرة والمستأجرة تقدم المعلومات الملائمة بالطريقة التي تعرض تلك المعاملات بصورة عادلة وصادقة وهذه المعلومات تقدم أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم تأثير عقود الإيجار على الوضع والأداء المالي والتدفقات النقدية السنوية للمنشأة.
 - ٢- التأكيد على أن تنظر المنشأة بعين الاعتبار إلى شروط وبنود العقود وكل الحقائق والظروف والملايسات المرتبطة عند تطبيق هذا المعيار، ويجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار بصورة ملائمة على العقود ذات الخصائص المتشابهة وفي ظل الظروف المتشابهة.
- وعرضت نفس الدراسة نطاق تطبيق المعيار IFRS 16 حيث يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار على كل عقود الإيجار بما في ذلك عقود الإيجار الخاصة بحق الاستخدام في عقود الإيجار من الباطن باستثناء:-
- أ- عقود الإيجار لاستكشاف أو استخدام المعادن والبتترول والغاز الطبيعي والموارد المتجددة.

ب- عقود إيجار الأصول البيولوجية المملوكة للمنشأة المستأجرة التي اشتملها المعيار IAS 41.

ج- ترتيبات الامتيازات الخدمية.

د- تراخيص حقوق الملكية الفكرية الممنوحة بواسطة الشركات المؤجرة في نطاق IFRS 15 (الإيرادات من العقود مع العملاء).

هـ- الحقوق المملوكة للشركة المستأجرة في ظل اتفاقيات التراخيص في نطاق IAS 38 (الأصول غير الملموسة).

كما تناولت الدراسات التالية (JoSe, IFRS 16, Sylvain, et.al., 2017,

2017 Constancio &) القياس اللاحق لأصل حق الاستخدام كما يلي:-

بعد تاريخ بداية الإيجار، يجب على المنشأة المستأجرة قياس أصل حق الاستخدام بتطبيق نموذج التكلفة، حيث يتطلب قيام المنشأة المستأجرة بقياس أصول حق الاستخدام بالتكلفة أن تطرح خسائر الإهلاك المتركمة وأية خسائر خفض قيم متركمة أخرى، ويجب على المنشأة المستأجرة تطبيق متطلبات الإهلاك في IAS 16 "العقارات والمعدات والآلات" في إهلاك أصول حق الاستخدام الخاضعة للمتطلبات في الفقرة ٣٢، وإذا نقل عقد الإيجار ملكية الأصل المعني إلى الشركة المستأجرة في نهاية مدة الإيجار أو إذا كانت تكلفة أصل حق الاستخدام تبين أن الشركة المستأجرة سوف تمارس خيار الشراء، يجب على الشركة المستأجرة إهلاك حق الاستخدام من تاريخ بداية الإيجار إلى نهاية العمر النافع للأصل المعني، وفيما عدا ذلك يجب على الشركة المستأجرة إهلاك أصل حق الاستخدام من تاريخ بداية الإيجار إلى الفترة التي تسبق نهاية العمر النافع للأصل أو نهاية مدة الإيجار، ويجب على الشركة تطبيق IAS 36 "خفض قيمة الأصول" لتحديد مدى إمكانية خفض قيمة أصل حق الاستخدام والمحاسبة على أية خسائر خفض قيمة تم التعرف عليها.

ووفقاً للمعيار IFRS 16 عندما تدخل الشركة في عقد إيجار كمستأجر سوف

تعترف بالحق في الاستخدام كأصل والدين المتعلق بالإيجار كالالتزام في قائمة المركز المالي، وبالتالي أثر ذلك سوف يظهر على عقود الإيجار التي تعتبر حالياً تأجير تشغيلي والتي لا تعترف بها الشركات في قائمة المركز المالي.

وللقياس اللاحق للالتزامات الإيجار يجب على الشركات حساب الفائدة باستخدام

معدل الخصم المحدد في بداية الإيجار وتخفيض التزام الإيجار بالمدفوعات التي تحدث.

ومن العوامل التي تؤثر على قيمة أصل حق الاستخدام والتزام الإيجار هي مدة الإيجار ومعدل الخصم، مدة الإيجار هي تقدير لاستحقاق الإيجار يشمل إمكانية ممارسة خيارات الإلغاء أو التجديد، هذا هو السبب لماذا في بعض الحالات استخدام القيمة الحالية لأدنى مدفوعات إيجارية في ظل معيار IAS 17 يمكن ألا يعتبر مقياس صالح لتقدير المدفوعات الإيجارية المستقبلية في ظل IFRS 16، وإذا كان هناك تغيير في مدة الإيجار يجب على الشركة المستأجرة أن تخصم التدفقات النقدية آخذاً في الاعتبار المدة الجديدة.

على الجانب الآخر معدل الخصم المستخدم هو معدل الفائدة الضمني المحدد في العقد إذا كان يمكن تحديده بسهولة والذي يمكن ألا يحدث في جميع الحالات نظراً لنقص المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة للأصل المؤجر أو التكاليف الثابتة التي يتحملها المؤجر، وبالتالي إذا لم يمكن تحديده بسهولة يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ إعادة التقييم، وفيما يتعلق بالعرض والإفصاح يجب على المنشأة المستأجرة عرض أصول حق الاستخدام والتزامات الإيجار بصورة منفصلة عن بقية الأصول والالتزامات بقائمة المركز المالي.

ومما سبق يمكن عرض تأثير معيار IFRS 16 على قائمة المركز المالي من خلال أنه يحد من تصنيف الإيجارات إلى تأجير تمويلي وتأجير تشغيلي بالنسبة للمستأجر بدلاً من ذلك يتم رسمة كل الإيجارات من خلال الاعتراف بالقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية كأصل (حق الاستخدام) والاعتراف بالالتزامات المالية الناتجة عن المدفوعات الإيجارية المستقبلية، وبالتالي التأثير الأكثر أهمية هو زيادة الأصول والالتزامات المتعلقة بالتأجير وطبقاً لذلك فالشركات ذات الحجم الكبير للإيجارات خارج قائمة المركز المالي سوف يكون هناك تغير في النسب المالية المعتمدة على الأصول والالتزامات مثل الرفع المالي.

أما بالنسبة لتأثير معيار IFRS 16 على قائمة الدخل فسوف يظهر على الشركات التي تحتفظ بإيجارات خارج قائمة المركز المالي، حيث يتم استبدال الاعتراف بمصروف الإيجار المتعلق بالتأجير التشغيلي بإهلاك الأصل المستأجر (ضمن التكاليف التشغيلية) ومصروف الفائدة على التزامات الإيجار (ضمن التكاليف التمويلية) مما يؤدي إلى توحيد المعالجة المحاسبية لمصروف الإيجار لكل عقود التأجير.

كما يتمثل تأثير معيار IFRS 16 على قائمة التدفق النقدي في طريقة العرض وليس في القيمة الكلية للتدفقات النقدية المقرر عنها، حيث تقل التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة في مقابل زيادة التدفقات النقدية التمويلية الخارجة، وذلك لأنه وفقاً لمعيار IAS 17 كانت الشركات تقوم بعرض التدفقات النقدية الخارجة بالنسبة للإيجارات السابقة خارج قائمة المركز المالي ضمن الأنشطة التشغيلية، على العكس من ذلك في المعالجة المحاسبية الجديدة سداد أصل التزامات الإيجار يتم ضمن الأنشطة التمويلية، ومدفوعات الفائدة يمكن أيضاً أن تتم ضمن الأنشطة التمويلية.

وبتحليل التأثيرات السابقة ترى الباحثة أن تطبيق معيار IFRS 16 سوف يؤدي إلى زيادة جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وخاصة بالنسبة للمستثمرين والمحليلين الماليين، فالإعتراف بالأصول والالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار في صلب القوائم المالية يقدم تمثيل صادق للمركز المالي للشركة وشفافية أكبر عن الرفع المالي وهيكل رأس المال، وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى تمكين المستثمرين والمحليلين الماليين من تقييم المركز المالي والأداء المالي للشركة بشكل أفضل، وسوف تؤدي المعالجة المحاسبية الجديدة إلى إتاحة المعلومات لجميع المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية مما يخفف من عدم تماثل المعلومات، حيث بعض المستثمرين لا يملكون آليات القدرة على اتباع أساليب رسمة الإيجارات المفصح عنها خارج قائمة المركز المالي عند اتخاذ القرارات المختلفة، وبالتالي غياب المعلومات عن الإيجار في قائمة المركز المالي يعني أن المستثمرين والمحليلين الماليين لا يمكنهم مقارنة المعلومات المالية للشركات بدون إجراء تسويات، طبقاً لذلك فإن تطبيق معيار IFRS 16 سوف يحسن القابلية لمقارنة المعلومات المالية لأن الشركات سوف تعترف بالأصول والالتزامات لجميع الإيجارات وسوف يتم قياس الأصول والالتزامات الإيجارية بنفس الطريقة، مما يعزز مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة وبنفس الشركة للفترات المختلفة، ويمكن من مقارنة المعلومات المالية للشركات التي تستأجر الأصول أو التي تقترض لشراء نفس الأصول.

وبالرغم من الاعتراضات والجدل الذي أثير حول إصدار المعيار IFRS 16 من جانب معدى القوائم المالية، إلا أن IASB وجد أن المزايا السابق ذكرها من تطبيق هذا المعيار تفوق تكاليف تطبيقه والتي تتمثل في تكلفة تطبيق أو تحديث نظم تكنولوجيا المعلومات، تحديد معدلات الخصم المستخدمة، تدريب وتهيئة فريق العمل، تكاليف

متطلبات الإفصاح لدى الشركات المستأجرة التي لديها بنود ذات أهمية خاصة في عقود الإيجار والتي تستلزم إفصاحات إضافية، ولا شك أن هذه التكاليف سوف تكون ذات أهمية بالنسبة للشركات التي لديها مستويات مرتفعة من الإيجارات خارج قائمة المركز المالي، أما بالنسبة للشركات التي كانت تطبق متطلبات المعيار IAS 17 على عقود الإيجار التمويلي وتتعرف بهذه العقود في صلب القوائم المالية سوف تكون تكاليف تطبيق المعيار IFRS 16 غير ذات أهمية.

وبالإضافة لجهود IASB في إصدار معيار IFRS 16 فقد تناولت الدراسات التالية خلفيات إصدار FASB معيار ASU 2016 – 02 (Donald J. 2017,) Jose & Constancio 2017, Terry Grant 2016) ، حيث نتج عن الفصائح المحاسبية المالية في ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ تسليط الضوء على مدى حاجة قواعد التقرير المالي ومهنة المراجعة ككل إلى تطوير ولذلك فقد تم إصدار قانون SOX عام ٢٠٠٢ والذي تطلب في القسم ٤٠١ ضرورة إجراء SEC دراسة عن مدى وجود ترتيبات تمويل خارج قائمة المركز المالي وما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP ينتج عنها قوائم مالية تعكس اقتصاديات عمليات التمويل من خارج قائمة المركز المالي للمستثمرين بطريقة واضحة.

وفي يونيو ٢٠٠٥ أصدر SEC تقرير وتوصيات رداً على متطلبات SOX وذكر فيه أن هناك ما يقرب من ١,٢٥ تريليون دولار التزامات نقدية مستقبلية غير قابلة للإلغاء في ظل ترتيبات التأجير التشغيلي غير معترف بها في قوائم المركز المالي للشركات، وإنما بدلاً من ذلك مفصح عنها في الإفصاحات المتممة للقوائم المالية، وبناءً على ذلك أوصى SEC بمشروع دولي لإعادة النظر في المحاسبة عن الإيجارات، نظراً للاهتمام بالتقارب بين المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الأمريكية ومعايير التقرير المالي الدولية وعلى اعتبار أن FASB جزء من مجموعة معدي المعايير G4+1، وعلى ذلك كان المشروع المشترك بين FASB و IASB والذي نتج عنه معيار IFRS ١٦ و ASU 2016، ويمكن عرض أهم النقاط بمعيار FASB (ASC 842) كما يلي:

١- مفهوم الإيجار "هو عقد أو جزء من عقد، الذي ينقل حق التحكم في استخدام الأصل لفترة زمنية في مقابل تعويض مالي" وعلى ذلك في ظل المفهوم

الجديد للإيجار يوجد سؤالين أساسيين:-

- هل يتضمن العقد استخدام أصل محدد (صراحة أو ضمناً).
- هل ينقل العقد حق التحكم في استخدام الأصل، (حق إدارة واتخاذ القرارات حول استخدام الأصل).
- ٢- يعد تقرير طول مدة الإيجار أمر حيوي، حيث يجب أن يتم تحديد مدة الإيجار في بداية العقد، التي تتضمن كل من فترة الإيجار غير القابلة للإلغاء وأي فترات مغطاة باختيار التجديد الذي سوف يمارسه المستأجر. المستأجر مطالب بإعادة تقييم فترة الإيجار فقط إذا حدث:
- أن هناك حدث ذو دلالة أو تغيير في الظروف يؤثر مباشرة على ممارسة أو عدم ممارسة اختيار التجديد أو إنهاء الإيجار.
- وجود حدث مكتوب في العقد يلزم المستأجر بممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو إنهاء الإيجار.
- يمكن أن تؤدي إعادة تقييم فترة الإيجار إلى إعادة قياس التزام الإيجار وحق استخدام الأصل لأغراض قائمة المركز المالي وإعادة تصنيف الإيجار لأغراض قائمة الدخل.

٣- يجب على المستأجر تحديد ما إذا كان عقد الإيجار هو عقد تشغيلي أو تمويلي وكلا النوعين يتطلب من المستأجر تسجيل الأصول كحق استخدام Right on Use وتدرج قيمة الأصول في قائمة المركز المالي وما يتعلق بها من التزامات، ولكن تختلف بنود المصروفات في قائمة الدخل بين / ASC 842 و IFRS 16 حيث بموجب عقد الإيجار التشغيلي هي تكلفة إيجار واحدة تخصص على أساس ثابت على مدار فترة الإيجار وتسجل بقائمة الدخل، أما بموجب عقد الإيجار التمويلي يتم احتساب الفائدة على التزام الإيجار بشكل منفصل عن إهلاك أصل حق الاستخدام في قائمة الدخل.

من خلال عرض كل من معيار IFRS 16 و ASC 842 ترى الباحثة أن أهم تغيير في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لهذه المعايير هو أن معظم عمليات التأجير التشغيلي سوف تنتقل من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية إلى الاعتراف بها في صلب القوائم المالية، حيث يتم تسجيل التزام الإيجار وحق استخدام الأصل بالقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية المستقبلية في قائمة المركز المالي للمستأجر، ويتم

الانتقال من مفهوم الملكية إلى مفهوم حق الاستخدام الذي يقضي على التمويل من خارج قائمة المركز المالي وهيكله عقود الإيجار للتحويل على معايير تصنيف عمليات الإيجار في معيار IAS 17 و FASB 13.

وتتفق الباحثة مع دراسة (Roger C. & K.C.Lin 2017) في أن المعايير المحاسبية الجديدة تركز على التشابه في طبيعة التزامات الإيجار، جميع التزامات الإيجار متشابهة من حيث أنها تتطلب مدفوعات مستقبلية للفائدة وأصل الدين، وبالتالي المعالجة المحاسبية وفقاً لهذه المعايير تعزز القابلية للمقارنة التي تشير إلى التشابه في قياس الأحداث الاقتصادية والتقارير عنها بطريقة متشابهة عبر الشركات المختلفة، فالقابلية للمقارنة تمكن مستخدمي القوائم المالية من تحديد التشابهات والاختلافات في الأحداث الاقتصادية بين الشركات.

وترى الباحثة أن المعالجة المحاسبية التي تستلزم رسملة عقود الإيجار التشغيلي المفصح عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والاعتراف بها في صلب القوائم المالية للمستأجر سوف يكون لها عواقب اقتصادية وتأثيرات على الشركات خاصة الشركات المستأجرة، وأكثر الجوانب التي تستلزم الاهتمام والتركيز هي أثر رسملة عقود الإيجار التشغيلي على العلاقات التعاقدية مع الدائنين والمقرضين والأثر على هيكله تعهدات عقود الديون ومدى احتمالية قيام الشركة بانتهاك تعهدات الديون وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على السياسة التمويلية للشركة.

وقد أشارت دراسة (Felix, et al., 2012) إلى أن تعهدات الديون هي قيود في اتفاقيات الائتمان تملّي على المقترضين بدرجات متفاوتة اشتراطات مالية أو فنية أو غير ذلك، كما عرفت دراسة (Ashok Robin, et.al., 2017) تعهدات الديون بأنها اشتراطات تفرض على المقترض عندما يواجه المقرض مستويات مرتفعة من مخاطر الوكالة والمعلومات، حيث وجد أن كثافة وشدة التعهدات ترتبط إيجابياً بمستوى مخاطر الوكالة والمعلومات، وتستخدم كأداة لتخفيف مشاكل عدم تماثل المعلومات والوكالة في عقود الديون.

وأوضح كلاً من (Jing Li 2013 & Susan Shan, et.al., 2014) أن عقود الديون غالباً تتضمن تعهدات تمثل اشتراطات على الأرقام المحاسبية، هذه التعهدات عادة تضع قيود على صافي قيمة الأصول، رأس المال العامل، الرفع المالي والنسب

المالية الأخرى، وانتهاك هذه التعهدات يقيد الشركة عن الدخول في أنشطة محددة مثل إجراء توزيعات أو الاستثمار في مشروعات جديدة ويسمح للدائنين بالتحكم في الأصول.

قامت دراسة (Takuma & Ryosuke 2014) بتحليل معلومات عن هيكل التعهدات المالية، وكشف التحليل أن أنواع التعهدات المالية لا تختلف بشكل كبير بين الشركات، في معظم الحالات يوجد نوعان من التعهدات المالية تتعلق بالحفاظ على صافي الأصول والحفاظ على صافي الدخل، كما أوضحت الدراسة أن هناك عدة محددات تؤثر على استخدام التعهدات المالية منها الربحية، الرفع المالي، معدلات الفائدة واحتمالات الإفلاس، ولكن يعد الرفع المالي للشركة المقترضة هو العامل المحدد الأساسي لصرامة التعهدات المالية في عقود الديون.

وأكدت دراسة (Hans B. & Valeri V. 2012) أن تصنيف التعهدات المالية إلى تعهدات رأس مال وتعهدات أداء تعد من الأمور الهامة، حيث تعهدات رأس المال تتعلق بالمعلومات عن مصادر واستخدامات رأس المال والتي تمثل معلومات قائمة المركز المالي فقط، هذه التعهدات تتضمن متطلبات للاحتفاظ بمستويات معينة للرفع المالي مثل الديون إلى حقوق الملكية، الديون إلى الأصول وهكذا، في المقابل تعهدات الأداء تتعلق بأداء الفترة الحالية ونسب الكفاءة وتتضمن نسب تغطية الفائدة، تغطية التكاليف الثابتة، الديون إلى الإيرادات، والديون إلى التدفقات النقدية، والاختيار بين النوعين من التعهدات يعتمد على تكاليف استخدام كل نوع، فاستخدام تعهدات الأداء في عقود الديون يزداد مع المقترض ذو القيود المالية لأن تعهدات رأس المال مكلفة بالنسبة للشركات المقيدة مالياً، وبالتالي فاستخدام تعهدات الأداء مقابل تعهدات رأس المال يرتبط بعدة عوامل منها القيود المالية للمقترض، مدى توافر معلومات محاسبية واضحة للمخاطر الائتمانية، احتمال إعادة التفاوض في العقد، ومدى وجود قيود تعاقدية على التصرفات الإدارية.

ونوهت دراسة (Peter R. & Edward L. 2014) أن من أكثر النسب المالية المستخدمة في التعهدات المالية للديون هي نسبة تغطية الفائدة، نسبة تغطية التكاليف الثابتة، نسبة خدمة الدين، نسبة الرفع المالي، نسبة الديون إلى رأس المال المملوك، ونسبة التداول.

وفيما يتعلق بأثر رسمة التأجير التشغيلي على تعهدات عقود الديون أوضحت

دراسة (Daniel Gyung, et.al., 2015) أن رسملة التأجير التشغيلي المفصح عنه من خارج قائمة المركز المالي يمكن ألا ينتج عنها انتهاك الشركة لاتفاقيات الديون ولكنها سوف تجعل قائمة المركز المالي مصدر كامل للمعلومات، وقد تم استخدام نماذج الإنحدار اللوجستي لاستكشاف العلاقة بين الإيجارات خارج قائمة المركز المالي واستخدام معدلات قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي في تعهدات الديون، وتم التوصل إلى أن المقرضين يضمنوا الإيجارات التشغيلية من خارج قائمة المركز المالي عند تحديد القيود المالية المفروضة على الشركة المقترضة، وهذا يؤثر على نوعية المعدلات المحاسبية المستخدمة في اتفاقيات الديون سواء معدلات قائمة المركز المالي أو معدلات قائمة الدخل.

ومن خلال دراسة (Kimberly J., et.al., 2015) تم اكتشاف دليل على أن رسملة الأصول المتعلقة بالإيجارات التشغيلية من خارج قائمة المركز المالي سوف تعقد الامتثال للتعهدات الموجودة في عقود الديون، خاصة أن الاعتراف بالأصول المستأجرة في قائمة المركز المالي سوف تزيد نسبة الدين/ حقوق الملكية وتزيد التكاليف الرأسمالية المقرر عنها في حين أن الشركات تستفيد من المعالجة المحاسبية للأصول المستأجرة من خلال التمويل خارج قائمة المركز المالي لإدارة قائمة المركز المالي وتعهدات الديون، حيث تزيد الطاقة التمويلية للشركات التي لديها تعهدات ديون تقيد الرفع المالي والتكاليف الرأسمالية.

وقد أوضحت دراسة (Masaki Kusano, et.al., 2015) أن رسملة الإيجارات التشغيلية تؤدي إلى تدهور النسب المالية مثل نسب الرفع المالي نظراً لزيادة قيم الأصول والالتزامات، وبالتالي فالآثار الاقتصادية السلبية على النسب المالية لها تأثير كبير على عقود الديون، حيث رسملة الإيجارات التشغيلية تزيد إمكانية انتهاك تعهدات الديون وتؤدي إلى تشديد قيود تعهدات الديون، ولذلك فالشركات تختار المعالجة المحاسبية من خارج قائمة المركز المالي لتجنب مثل هذه التأثيرات الاقتصادية.

وقد استخدمت دراسة (Byunghwan lee, et.al., 2014) البيانات المتاحة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١١ لاستكشاف آثار رسملة التأجير التشغيلي على انتهاك عقود الديون في الشركات الأمريكية، وتم استخدام ثماني معدلات مالية متضمنة في عقود الديون مثل الملاءة المالية، السيولة، ومعدلات تغطية الفائدة، وأشارت النتائج أن

رسملة التأجير التشغيلي لن تسبب دائماً تدهور المعدلات المالية كما هو شائع، بعض الشركات تنتهك تعهدات الديون بسبب الأثر السلبي لرسملة التأجير التشغيلي على معدلاتهم المالية وبالنسبة لشركات أخرى تحسن الرسملة المعدلات المالية وتساعد على تخفيض خطر انتهاك تعهدات عقود الديون، هذه الآثار المختلفة بشكل كبير على المعدلات المالية يتم تحديدها من خلال خصائص كل معدل مالي وموقع الشركة بالنسبة لمعدلاتها المالية قبل رسملة الإيجارات التشغيلية.

وقد أكدت دراسة كلاً من Ashok Robin,et.al., 2017& Felix,et.al., (2012) أنه عندما تنتهك الشركات المقترضة تعهدات عقود الديون تظهر عواقب كبيرة في سياق اتفاق إعادة التفاوض بين الشركة المقترضة والدائنين، مثل زيادة تكلفة إعادة التمويل، تكلفة إعادة الهيكلة حيث يتضمن العقد الجديد تعهدات مالية أكثر تشدداً، كما يؤدي انتهاك تعهدات الديون إلى ردود فعل سلبية لسوق رأس المال وتخفيض الاستثمارات وضعف الوصول لمصادر التمويل، وزيادة دوران المديرين التنفيذيين، وبالتالي التأثير على السياسة المالية والاستثمارية للشركة بشكل عام.

كما أوضحت دراسة (Ray Ball,et.al., 2015) أن المقرضين الذين يمتلكون معلومات غير كاملة عن الجودة الائتمانية للمقترض (مثل القدرة المستقبلية على مقابلة الالتزامات التعاقدية) يستطيعون إدارة تعرضهم لمخاطر التخلف عن الدفع من جانب الشركات المقترضة بطريقتين، إما الحصول على معلومات عن الجودة الائتمانية للمقترض بشكل مسبق حتى يتسنى فحص المخاطر الائتمانية بشكل أفضل، أو وضع تعهدات تعاقدية للتحكم في الجودة الائتمانية اللاحقة للمقترض.

وتتفق الباحثة مع الدراسة السابقة في أن تبني معايير التقرير المالي الدولية تحسن بشكل كبير شفافية القوائم المالية، حيث تستلزم إفصاحات مفصلة بشكل أكبر واعتراف إضافي بالالتزامات مثل عمليات التمويل من خارج قائمة المركز المالي، وهذه التغييرات تمد المقرضين بمعلومات جوهرية عن المقرضين وتزيد المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وبالتالي تؤثر على استخدام تعهدات عقود الديون، كما ترى الباحثة فيما يتعلق بتأثير تطبيق معيار IFRS 16 على تعهدات الديون، أن هذا التأثير يعتمد على حجم الإيجارات خارج قائمة المركز المالي لدى الشركة، وأيضاً ما إذا كان قد تم أخذ هذه الإيجارات في الاعتبار عند إجراء اتفاقيات عقود الديون أم لا، أو إذا كان تم تضمين عقود الديون بنود تحمي الشركات من التغييرات المحاسبية ويمكن من

خلالها الاستمرار في تطبيق نفس المعايير المحاسبية التي كانت سارية وقت إعداد عقد الدين إلى أن يتم إعادة التفاوض بين الشركة والمقرضين بما يسمح بتطبيق المعايير المحاسبية المعدلة وفي نفس الوقت عدم الإضرار بمصالح الجهات المقرضة. وبالنسبة لتكلفة الاقتراض إن معيار IFRS 16 سوف يقدم معلومات أكثر شفافية عن التزامات الشركة المالية الموجودة بالفعل ولكنها لن تغير هذه الالتزامات المقرر عنها بشكل مختلف، وبالتالي أي تأثير على تكلفة الاقتراض سوف ينتج عن إتاحة معلومات أكثر دقة عن التزامات الإيجار حيث يكون لدى المقرضين معلومات أفضل عن المخاطر الائتمانية للشركة وبالتالي يتم تسعير هذا الخطر، كما أن التأثير على تكلفة الاقتراض يعتمد على الاختلاف بين التزامات الإيجار المعترف بها في ظل IFRS 16 وتلك التي تم تقديرها مسبقاً، حيث يوجد أسلوبين من أساليب التقدير للالتزامات الإيجارية المفصح عنها خارج قائمة المركز المالي والمستخدمه قبل تطبيق معيار IFRS 16 إما خصم المدفوعات الإيجارية، أو ضرب المصروف السنوي للإيجارات في ٨ (أسلوب يستخدم عادة من خلال المستثمرين والمحليين)، وقد يؤدي هذا إلى زيادة في تقدير التزامات التأجير لدى الشركة.

وما يؤكد أنه قد لا يكون هناك تأثير يذكر على تكلفة الإقتراض ما أوضحته دراسة (Altamuro J., et. al., 2014) من خلال فحص معدلات الفائدة في ٥٨١٢ بنك تجاري خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩، حيث توصلت إلى أن البنوك تحدد معدلات الفائدة للقروض اعتماداً على التصنيفات الائتمانية عندما تكون متاحة، وذلك لأن وكالات التصنيف الائتماني والمقرضين يقومون بالفعل بتقدير أثر الإيجارات من خارج قائمة المركز المالي على نسب الرفع المالي بالرغم من عدم الإعراف بهذه الإيجارات في صلب القوائم المالية.

وقد قامت دراسة (Hua D., et.al., 2015) بتحليل تأثير بيئة معلومات الشركة على تكلفة الإقتراض، وتم التعبير عن بيئة المعلومات من خلال ثلاثة مؤشرات هي الجودة المحاسبية، تنبؤات المحللين الماليين، وعدم تماثل المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى أن شفافية بيئة معلومات الشركة تؤدي إلى سهولة التعاقد على الديون والمتابعة المستمرة للمقرضين خلال فترة العقد، كما وجد أن مدى تشتت تنبؤات المحللين الماليين هو العامل الأهم في تحديد تكلفة الإقتراض والتصنيفات الائتمانية وذلك لأن أسواق الدين يسيطر عليها مستثمرون يعتمدون بشكل أساسي على

المعلومات المقدمة من الوسطاء الماليين، وبالتالي التشتت الواسع في تنبؤات المحللين أو عدم دقة التنبؤات تدل على صعوبات في تقييم أداء الشركة والتي تشير إلى درجة عالية من خطر المعلومات، ومن ثم فالشركات ذات البيئة المعلوماتية الفقيرة ترتبط بتكلفة إقراض مرتفعة وتصنيفات إئتمانية منخفضة.

وطبقاً لذلك ترى الباحثة أن المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 تؤدي إلى الإعراف بالمعلومات عن أصول والتزامات عقود الإيجار في صلب القوائم المالية، وبالتالي تؤدي إلى تعبير مفردات القوائم المالية عن حقيقة الوضع المالي والأداء المالي للشركة ومن ثم تحقيق الجودة المحاسبية، كما تؤدي إلى توافر المعلومات بشفافية لمختلف مستخدمي القوائم المالية دون الحاجة لتسويات تستلزم خبرات خاصة لإجرائها للحصول على المعلومات المطلوبة وبالتالي تؤدي إلى تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات ودقة تنبؤات المحللين الماليين، وكل هذا يعد مؤشر لجودة البيئة المعلوماتية للشركة.

أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٠) فهي تفتقر إلى التأسيس الفكري لعقود التأجير التمويلي، ولا توجد تفرقة بين عقود التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي حيث يتم معالجة جميع عقود الإيجار على أنها عقود تأجير تشغيلي أياً كانت طبيعة العقد، مما يؤدي إلى عدم إتاحة المعلومات بشكل كامل لمستخدمي القوائم المالية وبالتالي إنتشار ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وعدم ظهور الأصول والإلتزامات بقيمتها الحقيقية مما يؤثر على مؤشرات ومقاييس التحليل المالي والتي لن تعبر عن حقيقة الأداء المالي للشركة.

وفي إطار تطوير معايير المحاسبة المصرية لتتلائم مع التطور الفكري لأحدث الإصدارات المحاسبية على النطاق الدولي وبما يتلائم في نفس الوقت مع ظروف بيئة الأعمال المصرية لتحقيق الإتساق في التطبيقات المحاسبية وشفافية ومصداقية القوائم المالية، ترى الباحثة أنه يجب أن يتم معالجة عقود الإيجار في معايير المحاسبة المصرية بالإسترشاد بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 وذلك بالتركيز على النقاط التالية خاصة بالنسبة للمستأجر:-

- ١- رسملة عقود التأجير التشغيلي الذي تكون مدتها أكثر من سنة واحدة.
- ٢- الإعراف بأصول وإلتزامات الإيجار في قائمة المركز المالي وتسجيل الفائدة على إلتزام الإيجار بشكل منفصل عن إهلاك الأصل في قائمة الدخل.

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة بتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د.مدي محمد محمد عبد الله

٣- الإلتزام بتسجيل الجوهر الإقتصادي لعقود الإيجار دون التمسك بالجوانب الشكلية.

٤- التركيز على مفهوم حق الإستخدام بالنسبة للأصول المستأجرة والذي يقضي على ظاهرة التمويل من خارج قائمة المركز المالي.

المحور الرابع: دراسة ميدانية لقياس أثر تطبيق معيار IFRS 16 على جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

وتمثل عدد الاستبانات الموزعة (١٦٠) استبانة وزعت على معدي القوائم المالية، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وتم استعادة ١١٠ استبانة قابلة للتحليل. والجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة.

جدول رقم (١) خصائص عينة الدراسة

النسبة	التكرار	الفئات
٥٩%	٦٥	معدّي القوائم المالية
٤١%	٤٥	الأكاديميين

ثانياً: أداة الدراسة:

بهدف التعرف على العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي)، وعلى تكلفة الاقتراض وتعهّدات عقود الديون، تم إعداد استمارة استقصاء لجمع البيانات والمعلومات اللازمة باعتبارها أنسب أدوات البحث العلمي الملائمة لتطبيق الدراسات المسحية وذلك لمعرفة آراء عينة الدراسة من معدي القوائم المالية، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. وذلك حول العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي)، وعلى تكلفة الاقتراض وتعهّدات عقود الديون، وتم الاعتماد في تصميم هذه الأداة على الإطار النظري والدراسات

السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وقد تم توزيع فقرات الاستبانة البالغة (٣٤) فقرة على ثلاثة ابعاد هي:

١. محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية (١٠ فقرات).
 ٢. محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون (٧ فقرات).
 ٣. محددات أهمية تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية (٧ فقرات).
- وتم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من ١٦٠ فرداً ، وتم استعادة ١١٠ استبانة قابلة للتحليل.

• صدق الأداة:

وللتأكد من صدق الأداة تم اتباع الخطوات التالية :

(١) **صدق المحتوى:** تم التحقق من صدق الأداة من خلال التأكد من توفر صدق المحتوى (Content validity) أو ما يسمى أحياناً بالصدق الظاهري (Face Validity) لأداة الدراسة، وتكون أداة الدراسة صادقة عندما يدل مظهرها على أنها تقيس ما وضعت لقياسه، وقد تم ذلك من خلال عرض الأداة على عدد من السادة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، وتم تعديل الكثير من البنود والفقرات في الاستبيان حتى خرج بشكله النهائي.

(٢) **الصدق البنائي :** للتأكد من فاعلية فقرات الأداة تم التحقق من توفر الصدق البنائي (Construct validity) أو ما يسمى أحياناً بالصدق التمييزي أو الاتساق أو التجانس الداخلي (Internal consistency) لفقرات أداة البحث عن طريق حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات كل بعد من أبعاد الأداة والدرجة الكلية لفقرات البعد الذي تنتمي إليه تلك الفقرات، كما تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية للأداة، وكذا حساب معاملات الارتباط بين درجات كل بعد من أبعاد الأداة والمجموع الكلي لدرجات الأداة. وبيين الجدول رقم (٢) معاملات ارتباط بيرسون (Pearson) بين كل فقرة، والدرجة الكلية للبعد

جدول (٢)

معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه (ن=١١٠)

البعد الثالث		البعد الثاني		البعد الأول	
معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
**٠.٣٩٣	.١	**٠.٦١٢	.١	*٠.٢٨١	.١
**٠.٥٨٥	.٢	**٠.٧٣٦	.٢	**٠.٤٦٣	.٢
**٠.٦٢٤	.٣	**٠.٧٠٢	.٣	**٠.٦١٧	.٣
**٠.٥٩٤	.٤	**٠.٢٨٢	.٤	**٠.٦٠٧	.٤
**٠.٧٢٦	.٥	**٠.٦٣١	.٥	**٠.٤٩٤	.٥
**٠.٦٥٧	.٦	**٠.٥٢٦	.٦	**٠.٥٧٤	.٦
**٠.٦٢٠	.٧	**٠.٥١٠	.٧	**٠.٦١٧	.٧
				**٠.٦٤٨	.٨
				**٠.٦٢٩	.٩
				**٠.٧٤٠	.١٠

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$)

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

يلاحظ من الجدول (٢) أن جميع فقرات كل بعد لها معامل ارتباط موجب بالبعد الذي تنتمي إليه تلك الفقرات عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$). فقد بلغ أعلى معامل ارتباط في فقرات البعد الأول (٠.٧٤٠) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$)، وأقل معامل ارتباط (٠.٢٨١) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). ويدل ذلك على تمتع الفقرات بفاعلية عالية، أما فقرات البعد الثاني فقد بلغت أعلى قيمة ارتباط (٠.٧٣٦) وأدنى قيمة (٠.٢٨٢) وهي قيم دالة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) ويدل ذلك على تمتع الفقرات بفاعلية عالية، كما بلغ أعلى معامل ارتباط في فقرات البعد الثالث (٠.٧٢٦)، وكان أقل معامل ارتباط (٠.٣٩٣) وهي قيم دالة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) ويدل ذلك على تمتع الفقرات بفاعلية عالية.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بتحقق النسق الداخلي بين فقرات كل بعد على حدة، وكذا تحقق قدرة الفقرات على التمييز بين إجابات أفراد العينة على الفقرات ذات العلاقة بكل بعد من الأبعاد.

كما تم حساب معامل ارتباط كل فقرة بإجمالي الدرجة الكلية للأداة، والجدول (٣) التالي يوضح معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات كل بعد والدرجة الكلية للأداة ككل.

جدول (٣) معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للأداة ككل (ن=١١٠)

البعد الثالث		البعد الثاني		البعد الأول	
معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
**٠.٣١٠	.١	**٠.٤٩٨	.١	*٠.٢٣٦	.١
**٠.٥٢٧	.٢	**٠.٦٠٩	.٢	**٠.٤٧٤	.٢
**٠.٣٧٦	.٣	**٠.٦١٠	.٣	**٠.٥٨٨	.٣
**٠.٤٦٢	.٤	*٠.٢١٧	.٤	**٠.٤٥٠	.٤
**٠.٥٥٩	.٥	**٠.٥١٤	.٥	**٠.٤٩٢	.٥
**٠.٣٩٥	.٦	**٠.٤٧٤	.٦	**٠.٥٤٨	.٦
**٠.٤٠٠	.٧	**٠.٣٩٨	.٧	**٠.٥٧٤	.٧
				**٠.٤٩٥	.٨
				**٠.٥٣٢	.٩
				**٠.٥٨٤	.١٠

** دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.01)$

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$

جدول (٣) يوضح أن هناك معاملات ارتباط موجبة بين كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية للأداة وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.01)$ ، فقد بلغ أعلى معامل ارتباط في فقرات البعد الأول (٠.٥٨٨) عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.01)$ ، وأقل معامل ارتباط (٠.٢٣٦) عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، أما فقرات البعد الثاني فقد بلغت أعلى قيمة ارتباط (٠.٦١٠) وأدنى قيمة (٠.٢١٧) ، كما بلغت أعلى قيمة معامل ارتباط في فقرات البعد الثالث (٠.٥٥٩) ، وكان أقل معامل ارتباط (٠.٣١٠) وهي قيم دالة عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.01)$ ويدل ذلك على تمتع

الفقرات بفاعلية عالية.

وبناءً على ما سبق من نتائج يمكن القول بتحقق النسق الداخلي بين فقرات الأداة بشكل عام، وكذا تحقق قدرة تلك الفقرات على التمييز بين إجابات أفراد العينة على فقرات الأبعاد.

كما تم حساب معاملات الارتباط بين الأبعاد وبعضها البعض وبينها والدرجة الكلية للأداة. جدول (٤) يوضح معاملات الارتباط هذه.

جدول (٤)

معاملات الارتباط بين الأبعاد مع بعضها البعض والدرجة الكلية للأداة

البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول		
**٠.٧١٥	**٠.٨٣١	**٠.٨٧٣	ارتباط بيرسون	الدرجة الكلية
٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠٠١	الدالة	
١١٠	١١٠	١١٠	حجم العينة	

** دال عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.001$)

من خلال الجدول (٤) يتبين أن هناك معامل ارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية للأداة. فبلغت معاملات ارتباط الأبعاد الأول، والثاني، والثالث (٠.٨٧٣ ، ٠.٨٣١ ، ٠.٧١٥) على التوالي، كما كانت معاملات الارتباط تلك موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.001$).

وبناءً على النتائج السابقة يمكن القول بتحقق الصدق البنائي (Construct validity) أو بما يسمى أحياناً الصدق التمييزي أو الاتساق أو التجانس الداخلي (Internal consistency) لفقرات الأداة، ويدل ذلك على الدرجة العالية لفاعلية الفقرات التي تمتع بها المقياس، وهذه النتائج تجعلنا نطمئن بشكل كاف لصحة تطبيق الأداة على عينة هذه الدراسة لتحقيق أغراضها.

• ثبات الأداة: Reliability of the Questionnaire

تم التحقق من ثبات الأداة بمجالاتها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي، ولحساب معامل

الاتساق الداخلي طبقت معادلة ألفا (α) كرونباخ (Alpha Cronbach).

جدول (٥) معاملات الثبات بحسب الأبعاد وللأداة ككل

معامل الصدق Validity	معامل الثبات (ألفا كرونباخ) (α)	عدد الفقرات	الفرض
٠,٨٧٤	٠,٧٦٤	١٠	محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية
٠,٨٧٤	٠,٧٦٣	٧	محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون
٠,٨٤٣	٠,٧١٠	٧	محددات أهمية تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية
٠,٩٢٠	٠,٨٤٥	٢٤	الأداة ككل

وباستعراض الجدول رقم (٥) يتضح أن قيم معاملي الثبات والصدق مقبولة للفروض، حيث بلغت قيمة معامل الثبات (٠,٧٦٤) للبعد الأول " محدّدات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية "، و بلغت قيمة معامل الثبات للبعد الثاني " محدّدات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون." (٠,٧٦٣)، كما بلغت قيمة معامل الثبات للبعد الثالث " محدّدات أهمية تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية " (٠,٧١٠)، كما بلغت قيمة معامل الثبات للأداة ككل (٠,٨٤٥). وكانت قيم معامل الصدق لكل بعد على التوالي (٠,٨٧٤، ٠,٨٧٤، ٠,٨٤٣)، وكانت للأداة ككل (٠,٩٢٠)، ومعامل الصدق يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وبالتالي يمكن القول أن هذه المعاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

• طريقة تفسير نتائج الأداة:

تم تفسير قيم المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبيان وفقا لقاعدة فيشر، بتقسيم تدرج القياس بحسب بدائل الاستبيان إلى خمس فئات يبلغ طول الفئة الواحدة (٠,٨٠)، وقد تم الحصول على طول كل فئة من الفئات الخمس من خلال حساب مدى أوزان الاستبيان والبالغ (٥-١ = ٤) وتقسيم هذا المدى على عدد أوزان القياس، وبإضافة هذا الطول إلى

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د.مدي محمد محمد عبد الله

الوزن الأدنى للقياس نحصل على الحد الأعلى للفئة الأولى وهو (١.٨٠)، لتكون القيمة (١.٨١) هي الحد الأدنى للفئة الثانية، وبإضافة الطول (٠.٨٠) إلى الحد الأدنى للفئة الثانية نحصل على الحد الأعلى لهذه الفئة والبالغ (٢.٦٠)، وهكذا بالنسبة لبقية الفئات. والجدول (٦) يوضح ذلك:

جدول رقم (٦) تقدير بدائل أوزان القياس وفقا لقاعدة فيشر

م	الفئة	الوزن النسبي
١	١ - ١.٨٠	صفر
٢	١.٨١ - ٢.٦	٢٥%
٣	٢.٦١ - ٣.٤٠	٥٠%
٤	٣.٤١ - ٤.٢٠	٧٥%
٥	٤.٢١ - ٥	١٠٠%

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تطبيق عدد من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية من خلال برنامج (SPSS 24)، ويمكن الإشارة إلى الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في هذا البحث وهي:

١. معادلة ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون لحساب صدق وثبات أداة البحث.

٢. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الرتب، والأهمية النسبية لوصف نتائج التحليل الإحصائي.

٣. اختبار مان وتني (Mann-Whitney) لدراسة دلالة الاختلافات في وجهات نظر أفراد العينة (معدّي قوائم مالية، أكاديميين)

رابعاً: التحليل الوصفي واختبار فروض الدراسة:

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د.مدي محمد محمد عبد الله

لغرض تحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام اختبارات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) لاختبار الفروض الصفرية على النحو الآتي:

التحليل الوصفي واختبار الفرض الأول:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية".

وللتعرف على آراء عينة الدراسة حول البعد الأول محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات البعد الأول كما في الجدول التالي :

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لنتائج إجابات عيني الدراسة (معدّي قوائم، أكاديمين) حول محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية

م	الفقرة	معدّي قوائم ن= ٦٥			أكاديمين ن= ٤٥				
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١	الإعتراف بأصول والتزامات الإيجار في صلب القوائم المالية يقدم تمثيل صادق للمركز المالي للشركة.	3.99	0.673	%79.8	4	3.91	0.668	%78.2	6
٢	رسمة عقود التأجير التشغيلي الذي تكون مدتها أكثر من سنة واحدة وبالتالي القضاء على ظاهرة التمويل من خارج قائمة المركز المالي.	4.02	0.573	%80.4	2	4.16	0.520	%83.2	1

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة بتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د.مدى محمد محمد عبد الله

م	الفقرة	معدي قوائم ن = ٦٥				أكاديميين ن = ٤٥			
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
٣	الإلتزام بتسجيل الجوهر الإقتصادي لعقد الإيجار بعيداً عن التمسك بالجوانب الشكلية.	3.82	0.635	%76.4	8	3.76	0.609	%75.2	8
٤	تعبير مؤشرات ومقاييس التحليل المالي سواء المعتمدة على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل عن حقيقة الأداء المالي للشركة.	3.79	0.819	%75.8	9	3.76	0.802	%75.2	8
٥	تمثيل الخصائص الإقتصادية الأساسية لعقود الإيجار بأمانة والتي لها انعكاسات جوهرية على قائمتي الدخل والمركز المالي.	3.85	0.795	%77	7	3.87	0.815	%77.4	7
٦	القضاء على هيكلية عقود الإيجار لتحقيق أهداف التقرير المالي وتضليل مستخدمي القوائم المالية.	4.12	0.650	%82.4	1	4.13	0.757	%82.6	2

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د.مدى محمد محمد عبد الله

م	الفقرة	معدّي قوائم ن = ٦٥			أكاديميين ن = ٤٥				
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
٧	الإنتقال من مفهوم الملكية إلى مفهوم حق الإستخدام الذي يقضي على التمويل من خارج قائمة المركز المالي.	3.95	0.694	%79	5	4.04	0.638	%80.8	3
٨	تمكين المستثمرين والمحللين الماليين من تقييم المركز المالي والأداء المالي للشركة بشكل أفضل.	4.00	0.612	%80	3	4.16	0.673	%83.2	1
٩	إتاحة المعلومات لجميع المستثمرين وخاصة من لا يملكون آليات القدرة على إتباع أساليب رسملة الإيجارات وبالتالي تخفيض عدم تماثل المعلومات.	3.88	0.718	%77.6	6	4.02	0.723	%80.4	4
١٠	تعزيز مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة وبين الشركات التي تستأجر الأصول وتلك التي تقترض لشراء نفس الأصول.	3.88	0.718	%77.6	6	3.93	0.688	%78.6	5
	الفرض ككل	3.93	0.388	%78.6		3.97	0.399	%79.4	

المصدر : من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (٧) أعلاه ما يلي:

١- بالنسبة لمعدي القوائم المالية:

يلاحظ من الجدول السابق وجود أهمية كبيرة لفقرات بعد "محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية" من وجهة نظر معدي القوائم المالية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة على فقرات هذا البعد مجتمعة (٣.٩٣) وانحراف معياري (٠.٣٨٨) وبأهمية نسبية (٧٨.٦%). كما يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة على فقرات هذا البعد قد تراوحت بين (٤.١٢ - ٣.٧٩)، فكان أعلى متوسط حسابي على مستوى فقرات هذا البعد للفقرة (٦) ونصها: (القضاء على هيكلية عقود الإيجار لتحقيق أهداف التقرير المالي وتضليل مستخدمي القوائم المالية) إذ بلغ (٤.١٢) وبانحراف معياري (٠.٦٥٠)، وبدرجة أهمية بلغت (٨٢.٤%)، بينما كان أقل متوسط حسابي على مستوى فقرات هذا البعد للفقرة (٤) ونصها (تعبير مؤشرات ومقاييس التحليل المالي سواء المعتمدة على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل عن حقيقة الأداء المالي للشركة) حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣.٧٩)، وبانحراف معياري (٠.٨١٩) وبمستوى أهمية بلغت (٧٥.٨%) واحتلت المرتبة الأخيرة وبالتالي يشير ذلك إلى أهمية محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، من وجهة نظر معدي القوائم المالية.

٢- بالنسبة لفئة الأكاديميين:

يلاحظ من الجدول السابق وجود أهمية كبيرة لفقرات بعد "محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية" من وجهة نظر فئة الأكاديميين ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة على فقرات هذا البعد مجتمعة (٣.٩٧) وانحراف معياري (٠.٣٩٩) وبأهمية نسبية (٧٩.٤%). ويشير الجدول رقم (٧) إلى أن المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة على فقرات هذا البعد قد تراوحت بين (٤.١٦ - ٣.٧٦)، فكان أعلى متوسط حسابي على مستوى فقرات هذا البعد للفقرة (٨) ونصها: (تمكين المستثمرين والمحللين الماليين من تقييم المركز المالي والأداء المالي للشركة بشكل أفضل) إذ بلغ (٤.١٦) وبانحراف معياري (٠.٦٧٣)، وبدرجة أهمية بلغت (٨٣.٢%)، بينما كان أقل متوسط حسابي

د.مدي محمد محمد محمد الله

على مستوى فقرات هذا البعد للفقرتين (٣، ٤) ونصهما على التوالي (الإلتزام بتسجيل الجوهر الإقتصادي لعقد الإيجار بعيداً عن التمسك بالجوانب الشكلية)، (تعبير مؤشرات ومقاييس التحليل المالي سواء المعتمدة على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل عن حقيقة الأداء المالي للشركة). حيث بلغ متوسطهما الحسابي على التوالي (٣.٧٦، ٣.٧٦)، وبانحراف معياري (٠.٦٠٩، ٠.٨٠٢) وبمستوى أهمية بلغت (٧٥.٢%، ٧٥.٢%) واحتلتا المرتبة الأخيرة. وبالتالي يشير ذلك إلى أهمية محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، من وجهة نظر فئة الأكاديميين.

ولاختبار صحة هذه الفرض والاستدلال على مدى اتفاق وجهات نظر أفراد العينة (معدّي قوائم مالية، أكاديميين) حول مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، تمّ استخدام اختبار مان وتني (Mann-Whitney) لدراسة دلالة الاختلافات في وجهات نظر أفراد العينة (معدّي قوائم مالية، أكاديميين). والنتائج المتعلقة موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (٨)

نتائج اختبار مان ويتني (Mann-Whitney) لكشف الاختلافات في وجهة نظر عينة الدراسة حول العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية

م	العبارات	العينات	N	الوسط الحسابي	متوسط الرتب	مستوى المعنوية	معنوية الدلالة
٠.١	الإعتراف بأصول والتزامات الإيجار في صلب القوائم المالية يقدم تمثيل صادق للمركز المالي للشركة	معدّي قوائم	65	57.01	3705.50	0.502	غير دال
		اكاديميين	45	53.32	2399.50		
		المجموع	110				
٠.٢	رسمة عقود التأجير التشغيلي الذي تكون مدتها أكثر من سنة واحدة وبالتالي القضاء على ظاهرة التمويل من خارج قائمة المركز المالي	معدّي قوائم	65	52.86	3436.00	0.200	غير دال
		اكاديميين	45	59.31	2669.00		
		المجموع	110				

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة بتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د. صدي محمد محمد محمد الله

م	العبارات	العينات	N	الوسط الحسابي	متوسط الرتب	مستوى المعنوية	معنوية الدلالة
٣.	الإلتزام بتسجيل الجوهر الإقتصادي لعقد الإيجار بعيداً عن التمسك بالجوانب الشكلية.	معدي قوائم	65	56.54	3675.00	0.642	غير دال
		اكاديميين	45	54.00	2430.00		
		المجموع	110				
٤.	تعبير مؤشرات ومقاييس التحليل المالي سواء المعتمدة على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل عن حقيقة الأداء المالي للشركة.	معدي قوائم	65	55.66	3618.00	0.945	غير دال
		اكاديميين	45	55.27	2487.00		
		المجموع	110				
٥.	تمثيل الخصائص الإقتصادية الأساسية لعقود الإيجار بأمانة والتي لها انعكاسات جوهرية على قائمتي الدخل والمركز المالي.	معدي قوائم	65	54.95	3571.50	0.812	غير دال
		اكاديميين	45	56.30	2533.50		
		المجموع	110				
٦.	القضاء على هيكله عقود الإيجار لتحقيق أهداف التقرير المالي وتضليل مستخدمي القوائم المالية.	معدي قوائم	65	54.88	3567.50	0.772	غير دال
		اكاديميين	45	56.39	2537.50		
		المجموع	110				
٧.	الإنتقال من مفهوم الملكية إلى مفهوم حق الإستخدام الذي يقضي على التمويل من خارج قائمة المركز المالي	معدي قوائم	65	53.91	3504.00	0.484	غير دال
		اكاديميين	45	57.80	2601.00		
		المجموع	110				
٨.	تمكين المستثمرين والمحليلين الماليين من تقييم المركز المالي والأداء المالي للشركة بشكل أفضل	معدي قوائم	65	52.65	3422.00	0.200	غير دال
		اكاديميين	45	59.62	2683.00		
		المجموع	110				
٩.	إتاحة المعلومات لجميع المستثمرين وخاصة من لا يملكون آليات القدرة على إتباع أساليب رسملة الإيجارات وبالتالي تخفيض عدم تماثل المعلومات.	معدي قوائم	65	53.07	3449.50	0.298	غير دال
		اكاديميين	45	59.01	2655.50		
		المجموع	110				
١٠.	تعزيز مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة وبين	معدي قوائم	65	54.48	3541.50	0.662	
		اكاديميين	45	56.97	2563.50		

م	العبارات	العينات	N	الوسط الحسابي	متوسط الرتب	مستوى المعنوية	معنوية الدلالة
	الشركات التي تستأجر الأصول وتلك التي تقترض لشراء نفس الأصول	المجموع	110				غير دال
	الفرض الاول	معدى قوائم	65	53.85	3500.00	0.511	غير دال
		اكاديميين	45	57.89	2605.00		
		المجموع	110				

المصدر : من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يشير الجدول (٨) إلى عدم وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين استجابات أفراد العينة (معدى قوائم مالية، أكاديميين) حول مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ، حيث كان مستوى دلالة الاختلافات في وجهات نظر فئات الدراسة أكبر من (0.05) على مستوى كل فقرة، وعلى مستوى فقرات البعد مجتمعة فكانت معنوية الدلالة بالنسبة لهذا البعد (0.011) وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05).

وبالتالي هناك اتفاق بين آراء فئات الدراسة حول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية.

وبناء على التحليل الوصفي لهذا البعد ونتائج اختبار مان وتني (**Mann-Whitney**) فإنه يتضح عدم صحة الفرض الأصلي الأول وقبول الفرض البديل " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية".

التحليل الوصفي واختبار الفرض الثاني:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون".

وللتعرف على آراء عينة الدراسة حول الفرض الثاني محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات

هذا البعد كما في الجدول التالي

جدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لنتائج إجابات عينتي الدراسة (معدّي قوائم، أكاديميين) حول محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون

م	الفقرة	معدّي قوائم ن=٦٥			أكاديميين ن=٤٥				
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١	التأثير على نوعية المعدلات المحاسبية المستخدمة في اتفاقيات الديون سواء معدلات قائمة المركز المالي أو معدلات قائمة الدخل.	4.05	0.818	%81	2	4.09	0.821	%81.8	1
٢	تخفيض تكلفة الإقتراض و كثافة وشدة تعهدات عقود الديون نتيجة تخفيض مخاطر المعلومات وبالتالي القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات.	4.03	0.770	%80.6	3	4.07	0.809	%81.4	2
٣	إعتراف إضافي بالالتزامات وإفصاحات مفصلة تؤدي إلى الحصول على معلومات كاملة عن الجودة الإئتمانية للشركة.	3.88	0.910	%77.6	7	3.98	0.917	%79.6	3

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د.مدي محمد محمد عبد الله

م	الفقرة	معدّي قوائم ن = ٦٥			أكاديميين ن = ٤٥				
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
٤	شفافية بيئة معلومات الشركة بما يؤدي إلى دقة تنبؤات المحللين الماليين والتي تمثل العامل الأهم في تحديد تكلفة الإقتراض ومستوى تعهدات عقود الديون.	3.97	0.585	%79.4	4	3.93	0.620	%78.6	5
٥	حجم وكثافة الإيجارات التشغيلية المفصح عنها خارج قائمة المركز المالي لدى الشركة قبل تطبيق المعيار.	3.92	0.669	%78.4	5	3.84	0.767	%76.8	6
٦	مدى تقدير المقرضين لأثر الإيجارات من خارج قائمة المركز المالي على نسب الرفع المالي وتضمينها في عقود الديون قبل تطبيق المعيار.	3.89	0.688	%77.8	6	3.96	0.424	%79.2	4

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة بتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د.مدى محمد محمد عبد الله

م	الفقرة	معدّي قوائم ن= ٦٥			أكاديميين ن= ٤٥				
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
٧	مدى توافر إمكانية إعادة التفاوض بين الشركة والمقرضين بما يسمح بتطبيق متطلبات المعيار الجديد وفي نفس الوقت عدم الإضرار بمصالح الجهات المقرضة.	4.12	0.650	%82.4	1	4.07	0.654	%81.4	2
	الفرض ككل	3.98	0.429	%79.6		3.99	0.425	%79.8	

المصدر : من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (٩) أعلاه ما يلي:

١ - بالنسبة لمعدّي القوائم المالية:

يلاحظ من الجدول السابق وجود أهمية كبيرة لفقرات بعد " محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون " من وجهة نظر معدّي القوائم المالية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات افراد العينة على فقرات هذا البعد مجتمعة (٣.٩٨) وانحراف معياري (٠.٤٢٩) وبأهمية نسبية (٧٩.٦%). كما يلاحظ من الجدول رقم (٩) أن المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة على فقرات هذا البعد قد تراوحت بين (٤.١٢ - ٣.٨٨)، فكان أعلى متوسط حسابي على مستوى فقرات هذا البعد للفقرة (٧) ونصها: (مدى توافر إمكانية إعادة التفاوض بين الشركة والمقرضين بما يسمح بتطبيق متطلبات المعيار الجديد وفي نفس الوقت عدم الإضرار بمصالح الجهات المقرضة) إذ بلغ (٤.١٢) وبانحراف معياري (٠.٦٥٠)، وبدرجة أهمية بلغت (٨٢.٤%)، بينما كان أقل متوسط حسابي على مستوى فقرات هذا البعد للفقرة (٣) ونصها (إعتراف إضافي بالالتزامات وإفصاحات مفصلة تؤدي إلى الحصول على معلومات كاملة عن الجودة الائتمانية للشركة) حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣.٩٨)، وبانحراف معياري (٠.٩١٠) وبمستوى أهمية بلغت (٧٧.٦%) واحتلت المرتبة الأخيرة. وبالتالي يشير ذلك إلى أهمية محددات العلاقة بين تطبيق

معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون ، من وجهة نظر معدي القوائم المالية.

٢ - بالنسبة لفئة الأكاديميين:

يلاحظ من الجدول السابق وجود أهمية كبيرة لفقرات بعد " محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون " من وجهة نظر فئة الأكاديميين ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة على فقرات هذا البعد مجتمعة (٣.٩٩) وانحراف معياري (٠.٤٢٥) وبأهمية نسبية (٧٩.٨%).

ويشير الجدول رقم (٩) إلى أن المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة على فقرات هذا البعد قد تراوحت بين (٤.٠٩ - ٣.٨٤)، فكان أعلى متوسط حسابي على مستوى فقرات هذا البعد للفقرة (١) ونصها: (التأثير على نوعية المعدلات المحاسبية المستخدمة في اتفاقيات الديون سواء معدلات قائمة المركز المالي أو معدلات قائمة الدخل). إذ بلغ (٤.٠٩) وبانحراف معياري (٠.٨٢١) ، وبدرجة أهمية بلغت (٨١.٨%)، بينما كان أقل متوسط حسابي على مستوى فقرات هذا البعد للفقرة (٥) ونصها (حجم وكثافة الإيجارات التشغيلية المفصح عنها خارج قائمة المركز المالي لدى الشركة قبل تطبيق المعيار)، وبلغ متوسطها الحسابي (٣.٨٤)، وبانحراف معياري (٠.٧٦٧) وبمستوى أهمية بلغت (٧٦.٨%) واحتلت المرتبة الأخيرة.

وبالتالي يشير ذلك إلى أهمية محددات العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون ، من وجهة نظر فئة الأكاديميين.

ولاختبار صحة هذه الفرض والاستدلال على مدى اتفاق وجهات نظر أفراد العينة (معدي قوائم مالية، أكاديميين) حول مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون ، تم استخدام اختبار مان وتني (Mann-Whitney) لدراسة دلالة الاختلافات في وجهات نظر أفراد العينة (معدي قوائم مالية، أكاديميين). والنتائج المتعلقة موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (١٠)

نتائج اختبار مان ويتني (Mann-Whitney) لكشف الاختلافات في وجهة نظر عينة الدراسة حول العلاقة بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقراض وتعهدات عقود الديون

م	العبارات	العينات	N	الوسط الحسابي	متوسط الرتب	مستوى المعنوية	معنوية الدلالة
١	التأثير على نوعية المعدلات المحاسبية المستخدمة في اتفاقيات الديون سواء معدلات قائمة المركز المالي أو معدلات قائمة الدخل.	معدّي قوائم	65	54.67	3553.50	0.722	غير دال
		اكاديميين	45	56.70	2551.50		
		المجموع	110				
٢	تخفيض تكلفة الإقراض و كثافة وشدة تعهدات عقود الديون نتيجة تخفيض مخاطر المعلومات وبالتالي القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات.	معدّي قوائم	65	54.68	3554.00	0.720	غير دال
		اكاديميين	45	56.69	2551.00		
		المجموع	110				
٣	إعتراف إضافي بالالتزامات وإفصاحات مفصلة تؤدي إلى الحصول على معلومات كاملة عن الجودة الإنتمانية للشركة.	معدّي قوائم	65	53.56	3481.50	0.411	غير دال
		اكاديميين	45	58.30	2623.50		
		المجموع	110				
٤	شفافية بيئة معلومات الشركة بما يؤدي إلى دقة تنبؤات المحللين الماليين والتي تمثل العامل الأهم في تحديد تكلفة الإقراض ومستوى تعهدات عقود الديون.	معدّي قوائم	65	56.18	3652.00	0.750	غير دال
		اكاديميين	45	54.51	2453.00		
		المجموع	110				
٥	حجم وكثافة الإيجارات التشغيلية المفصح عنها خارج قائمة المركز المالي لدى الشركة قبل تطبيق المعيار.	معدّي قوائم	65	56.78	3690.50	0.555	غير دال
		اكاديميين	45	53.66	2414.50		
		المجموع	110				
٦	مدى تقدير المقرضين لأثر الإيجارات من خارج قائمة	معدّي قوائم	65	54.95	3572.00	0.783	غير دال
		اكاديميين	45	56.29	2533.00		

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د.مدي محمد محمد عبد الله

م	العبارات	العينات	N	الوسط الحسابي	متوسط الرتب	مستوى المعنوية	معنوية الدلالة
	المركز المالي على نسب الرفع المالي وتضمينها في عقود الديون قبل تطبيق المعيار.	المجموع	110				
٧	مدى توافر إمكانية إعادة التفاوض بين الشركة والمقرضين بما يسمح بتطبيق متطلبات المعيار الجديد وفي نفس الوقت عدم الإضرار بمصالح الجهات المقرض	معدّي قوائم	65	56.46	3670.00	0.658	غير دال
		اكاديميين	45	54.11	2435.00		
		المجموع	110				
	الفرض الثاني	معدّي قوائم	65	55.19	3587.50	0.902	غير دال
		اكاديميين	45	55.94	2517.50		
		المجموع	110				

المصدر : من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يشير الجدول (١٠) إلى عدم وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين استجابات أفراد العينة (معدّي قوائم مالية، أكاديميين) حول مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون ، حيث كان مستوى دلالة الاختلافات في وجهات نظر فئات الدراسة أكبر من (0.05) على مستوى كل فقرة، وعلى مستوى فقرات البعد مجتمعة فكانت معنوية الدلالة بالنسبة لهذا البعد (0.902) وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05).

وبالتالي هناك اتفاق بين آراء فئات الدراسة حول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون.

وبناء على التحليل الوصفي لهذا البعد ونتائج اختبار مان وتني (**Mann-Whitney**) فإنه يتضح عدم صحة الفرض الأصلي الثاني وقبول الفرض البديل " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وتكلفة الإقتراض وتعهدات عقود الديون ".

التحليل الوصفي واختبار الفرض الثالث:

" لا توجد أهمية لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة

الأعمال المصرية".

وللتعرف على آراء عينة الدراسة حول البعد الثالث محددات أهمية تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات هذا البعد كما في الجدول (١١) التالي

جدول (١١)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب لنتائج إجابات عيني الدراسة (معدّي قوائم، أكاديمين) حول محددات أهمية تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية

م	الفقرة	معدّي قوائم ن=٦٥			أكاديمين ن=٤٥				
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١	عدم ملائمة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) مع التطور الفكري للإصدارات المحاسبية على المستوى الدولي.	3.95	0.694	%79	1	3.98	0.691	%79.6	2
٢	معالجة جميع عقود التأجير كتأجير تشغيلي وبالتالي عدم الأخذ في الإعتبار طبيعة كل عقد والخصائص الاقتصادية الأساسية له.	3.91	0.678	%78.2	2	3.93	0.751	%78.6	3

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د. هدي محمد محمد عبد الله

6	%74.2	1.01	3.71	7	%71.8	0.967	3.59	عدم ظهور الأصول والالتزامات المترتبة على عقد الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر وبالتالي لا يمكن تقييم المركز المالي الحقيقي للشركة.
1	%81.4	0.751	4.07	3	%77.8	0.886	3.89	إستخدام عقود الإيجار كمصدر أساسي للتمويل من خارج قائمة المركز المالي.
4	%77.4	0.944	3.87	6	%72	1.087	3.60	لا تتعكس أعباء عقود الإيجار على قائمة الدخل من حيث تكلفة التمويل وإهلاك الأصول المستأجرة.
5	%75.6	0.876	3.78	4	%75.4	0.806	3.77	عدم تعبير مؤشرات ومقاييس التحليل المالي عن حقيقة الأداء المالي للشركة وبالتالي تضليل مستخدمي القوائم المالية.
7	%72	0.837	3.60	5	%74.4	0.927	3.72	عدم تحقق مؤشرات شفافية البيئة المعلوماتية للشركة المتمثلة في الجودة المحاسبية، دقة تنبؤات المحللين الماليين، وانخفاض ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
	%77	0.528	3.85		%75.6	0.517	3.78	الفرض ككل

المصدر : من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (١١) أعلاه ما يلي:

١ - بالنسبة لمعدي القوائم المالية:

يلاحظ من الجدول السابق وجود أهمية كبيرة لفقرات بعد " محددات أهمية تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية " من وجهة نظر معدي القوائم المالية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة على فقرات هذا البعد مجتمعة (٣.٧٨) وانحراف معياري (٠.٥١٧) وبأهمية نسبية (٧٥.٦%).

كما يلاحظ من الجدول رقم (١١) أن المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة على فقرات هذا البعد قد تراوحت بين (٣.٥٩ - ٣.٩٥)، فكان أعلى متوسط حسابي على مستوى فقرات هذا البعد للفقرة (١) ونصها: (عدم ملائمة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) مع التطور الفكري للإصدارات المحاسبية على المستوى الدولي) إذ بلغ (٣.٩٥) وانحراف معياري (0.694)، وبدرجة أهمية بلغت (٧٩%)، بينما كان أقل متوسط حسابي على مستوى فقرات هذا البعد للفقرة (٣) ونصها (عدم ظهور الأصول والالتزامات المترتبة على عقد الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر وبالتالي لا يمكن تقييم المركز المالي الحقيقي للشركة) حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣.٥٩)، وانحراف معياري (٠.٩٦٧) وبمستوى أهمية بلغت (٧١.٨%) واحتلت المرتبة الأخيرة.

وبالتالي يشير ذلك إلى أهمية محددات أهمية تطبيق متطلبات معيار التقرير

المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية.

٢ - بالنسبة لفئة الأكاديميين:

يلاحظ من الجدول السابق وجود أهمية كبيرة لفقرات بعد " محددات أهمية تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية " من وجهة نظر فئة الأكاديميين ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة على فقرات هذا البعد مجتمعة (٣.٨٥) وانحراف معياري (٠.٥٢٨) وبأهمية نسبية (٧٧%).

ويشير الجدول رقم (١١) إلى أن المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة على فقرات هذا البعد قد تراوحت بين (٤.٠٧ - ٣.٦٠)، فكان أعلى متوسط حسابي على

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة بتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د.مدى محمد محمد عبد الله

مستوى فقرات هذا البعد للفقرة (٤) ونصها: (إستخدام عقود الإيجار كمصدر أساسي للتمويل من خارج قائمة المركز المالي) إذ بلغ (٤.٠٧) وبانحراف معياري (٠.٧٥١)، وبدرجة أهمية بلغت (٨١.٤%)، بينما كان أقل متوسط حسابي على مستوى فقرات هذا البعد للفقرة (٧) ونصها (عدم تحقق مؤشرات شفافية البيئة المعلوماتية للشركة المتمثلة في الجودة المحاسبية، دقة تنبؤات المحللين الماليين، وانخفاض ظاهرة عدم تماثل المعلومات)، وبلغ متوسطها الحسابي (٣.٦٠)، وبانحراف معياري (٠.٨٣٧) وبمستوى أهمية بلغت (٧٢%) واحتلت المرتبة الأخيرة.

وبالتالي يشير ذلك إلى أهمية محددات أهمية تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية، من وجهة نظر فئة الأكاديميين. ولاختبار صحة هذا الفرض والاستدلال على مدى اتفاق وجهات نظر أفراد العينة (معدّي قوائم مالية، أكاديميين) حول مدى وجود أهمية لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية، تمّ استخدام اختبار مان وتني (Mann-Whitney) لدراسة دلالة الاختلافات في وجهات نظر أفراد العينة (معدّي قوائم مالية، أكاديميين). والنتائج المتعلقة موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (١٢)

نتائج اختبار مان ويتني (Mann-Whitney) لكشف الاختلافات في وجهة نظر عينة الدراسة حول أهمية لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية

م	العبارات	العينات	N	الوسط الحسابي	متوسط الرتب	مستوى المعنوية	معنوية الدلالة
١	عدم ملائمة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) مع التطور الفكري للإصدارات المحاسبية على المستوى الدولي.	معدّي قوائم اكاديميين المجموع	65 45 110	54.90 56.37	3568.50	0.782	غير دال
					2536.50		
٢	معالجة جميع عقود التأجير كتأجير تشغيلي وبالتالي عدم الأخذ في الإعتبار طبيعة كل عقد والخصائص الإقتصادية الأساسية له.	معدّي قوائم اكاديميين المجموع	65 45 110	54.68 56.68	3554.50	0.690	غير دال
					2550.50		

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د. هدي محمد محمد محمد الله

غير دال	0.426	3486.50	53.64	65	معدّي قوائم	عدم ظهور الأصول والالتزامات المترتبة على عقد الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر وبالتالي لا يمكن تقييم المركز المالي الحقيقي للشركة.	٣.
		2618.50	58.19	45	اكاديميين		
				110	المجموع		
غير دال	0.352	3480.50	53.55	65	معدّي قوائم	إستخدام عقود الإيجار كمصدر أساسي للتمويل من خارج قائمة المركز المالي.	٤.
		2624.50	58.32	45	اكاديميين		
				110	المجموع		
غير دال	0.217	3419.50	52.61	65	معدّي قوائم	لا تتعكس أعباء عقود الإيجار على قائمة الدخل من حيث تكلفة التمويل وإهلاك الأصول المستأجرة.	٥.
		2685.50	59.68	45	اكاديميين		
				110	المجموع		
غير دال	0.933	3595.50	55.32	65	معدّي قوائم	عدم تعبير مؤشرات ومقاييس التحليل المالي عن حقيقة الأداء المالي للشركة وبالتالي تضليل مستخدمي القوائم المالية.	٦.
		2509.50	55.77	45	اكاديميين		
				110	المجموع		
غير دال	0.395	3734.00	57.45	65	معدّي قوائم	عدم تحقق مؤشرات شفافية البيئة المعلوماتية للشركة المتمثلة في الجودة المحاسبية، دقة تنبؤات المحللين الماليين، وانخفاض ظاهرة عدم تماثل المعلومات.	٧.
		2371.00	52.69	45	اكاديميين		
				110	المجموع		
غير دال	0.235	3413.50	52.52	65	معدّي قوائم	الفرض الثاني	٨.
		2691.50	59.81	45	اكاديميين		
				110	المجموع		

المصدر : من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يشير الجدول (١٢) إلى عدم وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين استجابات أفراد العينة (معدّي قوائم مالية، أكاديميين) حول مدى أهمية تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية ، حيث كان مستوى دلالة الاختلافات في وجهات نظر فئات

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د.مدى محمد محمد عبد الله

الدراسة أكبر من (٠.٠٥) على مستوى كل فقرة، وعلى مستوى فقرات البعد مجتمعة فكانت معنوية الدلالة بالنسبة لهذا البعد (٠.٢٣٥) وهي أعلى من مستوى الدلالة (٠.٠٥).

وبالتالي هناك اتفاق بين آراء فئات الدراسة حول وجود أهمية لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية.

وبناء على التحليل الوصفي لهذا البعد ونتائج اختبار مان وتني (Mann-Whitney) فإنه يتضح عدم صحة الفرض الأصلي الثالث وقبول الفرض البديل " يوجد أهمية لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية ".

المحور الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- ١- المعايير المحاسبية السابقة للإيجار (FASB 13, IAS 17) تركت مجالاً للتحايل لإعادة هيكلة إتفاقيات الإيجار للحصول على مزايا المعالجة المحاسبية للتأجير التشغيلي من خارج قائمة المركز المالي.
- ٢- يعالج المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٠) عقود الإيجار كإيجار تشغيلي بغض النظر عن طبيعة العقد، ولا تظهر الحقوق والالتزامات الحقيقية المترتبة على عقد الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر.
- ٣- يقوم الدائنون والمستثمرون ووكالات التصنيف الائتماني بإعادة هيكلة قوائم المركز المالي لتعكس التزامات الإيجار حتى في حالة الإفصاح عنها في الإفصاحات المتممة للقوائم المالية.
- ٤- وفقاً لمعيار IFRS 16 يتم الانتقال من مفهوم الملكية إلى مفهوم حق الاستخدام الذي يقضي على ظاهرة التمويل من خارج قائمة المركز المالي والتحايل على عوامل التصنيف في المعايير السابقة.
- ٥- يؤدي تطبيق معيار IFRS 16 إلى تحسين جودة القوائم المالية عن طريق العرض والإفصاح والتمثيل الصادق لمختلف عناصر الالتزامات المرتبطة بعقد الإيجار، ويخفض عدم تماثل المعلومات من خلال زيادة ملائمة وشفافية

المعلومات، كما يحسن قابلية القوائم المالية للمقارنة ويؤدي إلى تمكين المستثمرين والمحللين الماليين من تقييم المركز المالي والأداء المالي للشركات بصورة أفضل.

٦- يعتمد مدى تأثير تطبيق معيار IFRS 16 على القوائم المالية للمستأجر وتعهدات عقود الديون على كثافة التأجير التشغيلي ومستوى التمويل من خارج قائمة المركز المالي الذي تحتفظ به الشركة.

٧- طبقاً لنتائج الدراسة الميدانية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار IFRS 16 و تكلفة الإقراض وتعهدات عقود الديون، كما توجد أهمية لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الباحثة بما يلي:-

- ١- ضرورة وضع متطلبات معيار IFRS 16 موضع التنفيذ ومراقبة مدى الإلتزام بتطبيقها مع الإفصاح عن معلومات التأجير بشكل كامل لتخفيض الممارسات المحاسبية المضللة والتي تؤدي إلى الإضرار بمصالح مستخدمي القوائم المالية.
- ٢- تطوير مهارات العاملين وتدريب فريق عمل مؤهل للتعامل مع التطورات في المعايير المحاسبية والتواصل مع مستخدمي القوائم المالية لإيصال الاختلافات التي ستطرأ على القوائم المالية نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة.
- ٣- ضرورة تطوير معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بعقود الإيجار لتناسب مع التطوير في معايير التقرير المالي الدولية ولتعكس المعالجة المحاسبية الطبيعة الإقتصادية الحقيقية لعقود الإيجار، مع مراعاة جميع الجوانب الإقتصادية والبيئية بالشركات قبل التحول للعمل بالمعايير المحاسبية الجديدة وتطوير نظم العمليات وتوظيف تكنولوجيا حديثة لجمع ومعالجة وتحليل وتقييم بيانات عقود الإيجار.
- ٤- التركيز في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار على تأثير تطبيق معيار IFRS 16 على القوائم المالية ومؤشرات ونسب التحليل المالي ودور مراقب الحسابات، ولكن بعد التطبيق الفعلي لهذا المعيار حتى يمكن التوصل إلى نتائج ذات دلالة بشكل واقعي.

قائمة المراجع

(1) Periodicals:

- Angela W. & Thomas Z., "Leases: A review of contemporary academic Literature relating to Lessees", **Accounting Horizons**, V. 29, Iss. 4, 2015, pp.997-1023.
- Ashok R., Qiang W. & Hao Z., "Auditor quality and debt Covenants", **Contemporary Accounting Research**, V.34, N. 1, 2017, pp. 154-185.
- Byunghwan L., Daniel G. & Sung W., "The effect of Capitalizing operating Leases on the immediacy to debt Covenant violations", **Journal of Accounting and Finance**, V.14, N. 6, 2014, pp. 44-75.
- Daniel G., Smith J., Byunghwam L. & Sung W., " The relation between accounting information in debt covenants and operating leases", **Accounting Horizons**, V. 29, N. 4, 2015, pp. 969-996.
- Donald J. Weidner, "New FASB rules on accounting for leases: A Sarbanes – Oxley promise delivered", **The Business Lawyer**, V. 72, 2017, pp. 367-404.
- Elisabetta B., Jacqeline B. & Soledad M., "Leasing accounting: A review of recent literature", **Journal of Managerial Finance**, V. 11, Iss 1, 2014, pp 35-54.
- Emre S., Taylan A. & Nihat T., "The effect of the IFRS 16: Constructive Capitalization of operating Leases in the Turkish retailing sector", **Journal of Business, Economics and Finance**, V. 5, Iss. 1, 2016, pp. 138-188.
- Figen G., "Non – Cancellable operating Leases and operating Leverage", **European Financial Management**, V. 22, N. 4, 2016, pp. 576-612.
- Hana B. & Patrik S., "Possible amendment to IFRS for SMEs due to new approach to operating Lease reporting in full IFRS: Effect on financial analysis ratios in air cargo transportation in the Czech republic", **Integrative Business & Economics Research**, V.5, N. 1, 2016, pp. 139-150.
- Hans B. & Valeri V., "Capital versus Performance Covenants in debt

- contracts", **Journal of Accounting Research**, V. 50, N. 1, 2012, pp. 75-110.
- Jennife A., Rick J., Shail P. & Helen Z., "Operating Leases and credit assessments", **Contemporary Accounting Research**, V. 31, Iss. 2, 2014, pp. 551-580.
 - Jing Li, "Accounting conservatism and debt contracts: Efficient liquidation and covenant renegotiation", **Contemporary Accounting Research**, V. 30, N. 3, 2013, pp. 1082-1098.
 - Judy K., "FASB & IASB diverging perspectives on new lessee accounting: Implications for international managerial decision making", **International Journal of Managerial Finance**, V. 12, Iss. 2, 2015, pp. 161-176.
 - Karen W. & Mahesh J., "The impact of Lease capitalization on financial statements and key ratios: Evidence From Australia", **Australian Accounting, Business and Finance Journal**, V. 9, Iss 3, 2015, pp. 26-44.
 - Liang W., L. Weiguang, W. Wei & Ahmad N., "Regional financial leasing development and counter measure study – taking: financial leasing of Anhui province as example", **Journal of Business and Management**, V. 4, N. 1, 2016, pp. 120-129.
 - Masaki K., Yoshihiro S. & Noriyuki T., "Economic consequences of changes in the lease accounting standard: Evidence from Japan", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, V. 12, Iss. 1, 2016, pp. 73-88.
 - Meryem o. & Murat S., "Impact of new standard IFRS 16 leases on statement of financial position and key ratios: A Case Study on an airline company in Turkey", **Business and Economics Research Journal**, V. 7, N. 4, 2016, pp. 143-157.
 - Nunung N., Tan T. & Nadya J., "Capitalization of operating lease and its impact on firm's financial ratios", **Social and Behavioral Sciences**, 211, 2015, pp. 268-276.
 - Ray B., Xi Li & lakshmanan S., "Contractibility and transparency of financial statement information prepared under IFRS: Evidence from

debt contracts around IFRS adoption", **Journal of Accounting Research**, V. 53, N. 5, 2015, pp. 915-936.

- Sylvain B., Regis H. & Catherine M., "Leasing and Profitability: Empirical evidence from the air line industry", **France Transportation Research Part A: Policy and Practice**, V. 97, 2017, pp. 30-46.

(2) Issues & Websites:

- C. Terry Grant, "No more hiding lease liability", **www. SF magazine. com**, 2016.
- Felix F., Bjorn I., Anthony S. & Sascha S., "Covenant violations, loan contracting, and default risk of bank borrowers", working paper, **www. ssrn. com**, 2013.
- Hua D., Fariborz M., Yaxuan Q. & Bohui Z., "The information environment and borrowing costs in international bond markets", **www. ssrn. Com**, 2015.
- Jose M. Carabias, "Downside risk, capital flexibility and operating leases", **www. ssrn. Com**, 2015.
- Jose M. & Constancio Z., "Effects of IFRS 16 on key financial ratios: A new methodological approach", **www. ssrn. Com**, 2017.
- Judson C. & N. Bugra, "Reporting and non – reporting incentives in leasing: Evidence from the airline industry", Institute of Global Finance, working paper No. 3, **www. ssrn. Com**, 2015.
- Kimberly J., Laurel A. & Timothy T., "Managing the balance sheet with leases", **www. ssrn. Com**, 2015.
- Peter R. & Edward L., "Measuring financial covenant strictness in private debt contracts", **www. Research gate. net**, 2014.
- Roger C. & K.C. lin, "How will the new lease accounting Standard affect the relevance of lease asset accounting?", **www. ssrn. Com**, 2017.
- Takuma K. & Ryosuke N., "Role, structure, and determinants of debt Covenants: Evidence from Japan", technical report, N. 187, **Hermes – Ir**.
- Steve c., Steven C. & Vassil T., "Market recognition of the accounting disclosure and economic benefits of operating leases: Evidence from borrowing costs and credit ratings", **www. ssrn. com**, 2014.

دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة بتحقيق الإتساق المحاسبي ...

د.مدي محمد محمد عبد الله

- Susan C., Dragon Y. & Andrew W., "Do credit derivatives lower the value of creditor control rights? Evidence from debt covenants", **www. ssrn. com**, 2014.
- KPMG, IFRS 16 Leases, IFRG limited, a uk company, 2016.
- International Accounting Standards Board, IAS 17, [http:// www.IAS plus. Com/en/Standards/IAS/IAS 17](http://www.IAS plus. Com/en/Standards/IAS/IAS 17).
- International Accounting Standards Board, IAS 17, <http://www.IAS plus. Com/en/Standards/ ifrs/ifrs-16>.
- Financial Accounting Standards Board, FASB 13, available on line at www. Fasb. Org/Jsp/FASB.

- المعايير المصرية المعدلة عام ٢٠١٥، الوقائع المصرية، ملحق الجريدة الرسمية، العدد ١٥٨ تابع (أ)/٢٠١٥،

<https://www.asa.gov.eg>

- قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي

<https://www. Jordanlawyer.com/2010/07/17>